



مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

ألفية العراقي في أصول الحديث

المؤلف

عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن (العراقي)

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة الحرم المكي.

ع
١١٤

كتاب _____ فيه
الفية العراقي عن فضل الله مولفها
والمسلمين امين صحيحه نقله

ع
١١٤

٢٥ / ٢٢٩
٢٢

مفرد
وملا
تلاي
بني

ع
١١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّهِ
 يَقُولُ رَأَيْتُمْ رَبَّهُ الْمَقْدَرِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بِالْحُسَيْنِ الْأَشْرِيِّ
 مِنْ بَعْدِ خَدِيقَةِ اللَّهِ ذِي الْأَلْوَابِ عَلِيَّ امْتِنَانِ جَدِّ عَنِ إِحْصَاءِ
 مُعَلِّمِهِ وَسَلَامِ دَائِمِهِ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَا حَسْبِ
 هَذِهِ الْمَقَامِ الْمُهَيَّمَةِ تَوْفِيقِ مَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمِهِ
 نَظْمُهَا بَصْرَةَ لِلْمُسْتَدِيِّ تَذَرُّنَ كَيْسِيٍّ وَالْمُسَيْدِيِّ
 لِحَقَّتْ فِيهَا مِنْ الْفَلَاحِ أَجْمَعِ وَرَدَتْهَا عِلْمًا قَرَاهُ مَوْضِعَهُ
 فِيمَا جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لَوَاحِدٍ وَمَنْ لَسْتُمْ وَرُ
 كَتَاكُ الْأَوَّلُ لَفْظُ الشَّيْخِ أَرِيدُ الْأَبْنَ الْفَلَاحِ فَهَلْ كَمَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَا تَشِينُ نَحْوًا لَتَرْمَا مُسْلِمٌ فَعِ الْخَارِي هُمَا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أَمْرِي كَيْفَا نَعْمَةً كَمَا فِي صُغْبِهَا وَسَمَلَهَا
 وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السَّنَةَ إِلَى مَعْنَى وَصُغْبٍ وَحَسَنٍ

محمد

معها
شبهها

١١

فلا ذل

فلا ذل المنصّل الإسناد
 عن منبذ من غير ما سنده
 وعلة قاده فتودي
 والقصم والضم قصود
 اسنادها عن جدها على سند
 حاضر يوم قبيل ملك
 مولاه وأخر حبت عنه
 وجده من قبل الرضوي
 وصيل زرع العالدين عرب
 أو قاتل من غير من الشلاني
 الخبي من ابن قيس علقه
اصح كتب الحديث
 أول من صنف في الصحيح
 ومسلم بعد ونص القوي
 عن منبذ من غير ما سنده
 وعلة قاده فتودي
 والقصم والضم قصود
 اسنادها عن جدها على سند
 حاضر يوم قبيل ملك
 مولاه وأخر حبت عنه
 وجده من قبل الرضوي
 وصيل زرع العالدين عرب
 أو قاتل من غير من الشلاني
 الخبي من ابن قيس علقه

وهو من الملكة
 بحلة على ما روت
 التفتيح والبرق

السد الطريق
 العسولة التي

معهده

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا



الصحيح وسنن أبي داود
والترمذي والنسائي وغيرهم

المعجم على
صحة الحديث

المعجم على
صحة الحديث

وله نقاهة ولا يرد له في الصحيحين
ورد له في الصحيحين في قوله
وفي ما فيه قول الجعفي
وعلمه أراد بالكثر
أربعة آلاف والمدرستها
فوق ثلاثة آلاف
على الصحيحين

المعجم على
صحة الحديث
المعجم على
صحة الحديث
المعجم على
صحة الحديث

الصحيح الزائد
وهو زيادة الصحيح
على ما رواه غيره
على سائر الروايات
بإسناد صحيح
على ما رواه غيره
بإسناد صحيح

المستخرج
وهو استخراج الصحيح
على ما رواه غيره
بإسناد صحيح

وما يزيد فأكثر من صحته
والأصل بين الشيخين ومن
وليته إذا زاد الحميدي

مراتب الصحيح

وأرفع الصحيح من ربهما
ثم البخاري فمسلم
سقط ما جوي فشرط الجعفي
وعنده الصحيح ليس يمكن
في عصرنا وقال يحيى

حكم الصحيحين والتعليق

وأقطع صحة ما قد أسند
محققهم قد عزاه النووي
مصحف وطهارة الإسناد
مرضاة لأولئك الشيخين
وان لم ير أول الإسناد
ولم يزل إليه أمالي الذي

بقال

ع

ع

ليذكر



عَنْهُ كَثِيرٌ الْمَعَارِفِ لَا تَضَعُ لَابِرِ حَزْمِ الْخَالِفِ
نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْعَمْدُ
 وَأَخَذَ مِنْ مَرَكَبِ الْعَمَلِ أَوْ اِحْتِجَاجِ عَمَلٍ سَاعٍ قَدْ جَعَلَ
 عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولِ الشَّرْطِ وَقَالَ عَيْبِيُّ التَّوْرِيُّ أَصْلُ قَطْعِ
 قَلْبٍ وَلَا يَنْبَغُ أَنْ تَسَاعَ نَقْلُ سِوَى مَرْوِيَّةِ إِجْمَاعٍ
بِعَمَلِ الْقِسْمِ التَّالِيِ الْحَسَنِ
 وَالْحَسَنُ الْعَرُوفُ مَحْرُوقٌ قَدْ اسْتَهْرَتَ رِجَالُهُ بِذَلِكَ
 حَمْدٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مَا سَلِمَ مِنَ الشُّكِّ وَذَمُّعَ رَأْيِ مَا لَمْ يَنْزَمِ
 بِالْحَدِيثِ وَلَمْ يَلْنِ قَرْدًا أَوْ قَلْبًا وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضُ النَّاسِ
 وَقِيلَ مَا ضَعُفَ رَيْبٌ فَحَمَلٌ فِيهِ وَمَا يَجَلُّ ذَا أَحَدٍ حَصَلَ
 وَقَالَ يَزِيدُ بِالْمَعْنَى الظُّرِّ أَلَّهُ قِسْمِينَ كُلُّ قَدِّ ذَكَرَ
 فَمَتَا وَرَأَدَ كَوْنَهُ مَا غَلَا وَلَا يَنْكِرُ أَوْ شَيْدٌ وَدِ شَمَلًا
 وَالْفُقَهَاءُ كَلَّمُوا تَسْتَعْمَلُهُ وَالْعُلَمَاءُ الْجُلُوسُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ

وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ وَحِجَّةٌ وَإِنْ كُنَّ لِأَخِي
 فَإِنْ نَقَلَ عَمَّا بِالصَّنِيفِ فَقَالَ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ
 رِوَايَةٌ لِسُوِّ حَفِظَ بِحَبْرٍ لِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ دَكَرَ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّيْبِ أَوْ شَيْدًا أَوْ قُوِي الضَّعْفُ فَلَمْ يَنْجِبْ
 الْأَثَرُ الْمُرْتَجِحَاتِ اسْتِدَا أَوْ أَرْسَلُوا بِأَجْمَعٍ اغْتَضَدَا
 وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ وَالصِّدْقُ وَرَأْيُهُ إِذْ أَلَّهُ
 طُرُقًا أُخْرَى مَخْرُوقًا بِالظُّرِّ صَحِيحَةٌ لَمَنْ لَوْلَا الشُّرُفُ
 إِذَا نَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو عَلَيْهِ فَارْتَفَى الصَّحِيحُ عَمْرِي
 قَالَ مِنْ طَبَقَةِ الْحَسَنِ جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ فِي السَّنَنِ
 فَانَّهُ قَالَ ذَكَرْتُ فِيهِ مَا صَحَّحَ أَوْ قَارَبَ أَوْ عَمِلَ بِهِ
 وَمَا بِهِ وَمَنْ شَدِيدٌ قَلْبُهُ وَحَيْثُ لَا يَصُاحُ حَرْجُهُ
 فَأَبَاهُ وَلَمْ يَصْحُحْ وَسَلَّتْ عَلَيْهِ عِنْدَكَ لَهُ الْحَسَنُ نَبَتْ
 وَارْتَسَدَ قَالَ وَهُوَ مَخْمُوحَةٌ قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةُ عِنْدَ مَخْرَجِهِ

الشمس
 كسعد السلام



والإمام البيهقي إمامنا
 حيث يقول قوله الصحيح لا
 فأحتاج أن ينزل في الأسناد
 وحوه وإن كان ذو السبق
 هل له نصي على باب مسلم
 وهو البعوي إذ قسم المصنفين
 أن الحسين ما روه في الشئ
 كان أو داود أقوى ما وجد
 في الباب غيره قد ال عندك
 والنسائي يخرج من الجمع
 ومن عليه الطلق الصحيح
 ودونها في رتبة ما جعل
 شئ الطيالسي وأحمد
 قول أبي داود يحيى مسيما
 توحد عند مالك والشيلا
 إلى يزيد ابنك زياد
 قد فاته أدركه اسم الصند
 بما قضى عليه بالتحكيم
 إلى الصحاح والحسان ما عدا
 رده عليه إذ يضاف للمسن
 برويه والمضعيف لا يحد
 من رأي أقوى له سندك
 عليه تركامد هت تسع
 فقد أتى ساهملا صرعا
 على المسانيد فبدع على الجملا
 وعك الدار ي أنتقد ا

والحكم للإسناد بالصحاح
 وأما إن أظفله من محمد
 واستشغل الحسن مع الصحوة
 به الضعيف أو يرد ما يختلف
 فلا يقع في الأضاح
 وإن كان صحيح فليس المنسب
 وأورد وأما صح من أفراد
 بالحسن دون الختم لمنزله
 ولم يعينه ضعفه يتفقد
 من قال لفظا يورد فقل أصف
 سندك فليف إن فرد
 إن أفراد الحسن وأضاح
 كل صحيح حسن لا يتفلس
 حيث اشترطنا غيرنا أسا

القسم الثالث الضعيف

أما الضعيف فهو ما يبلغ
 ففقد شرط قبول قسم
 سواء ما ثابت وهناك أ
 قسم سواء ما زد غير الذي
 وعك النسبي فيما أوتي
 مرتبة الحسن وإن سطر
 وأخر قسم غيره وأصموا
 وعك بشرط غير منبذ ولا
 قد مته على إذا أخذ
 لتسعه وأربعين نوعا



١٤٤

المرفوع

وتم مرفوعاً مضافاً للنبي واشترط الخطيب رفع الصابي
ومقابلته بذي الإرسال فقد عني بذلك الاتصال

المسند

والمسند المرفوع أو ما قد قيل
والثالث المرفوع مع الوصل شرطه الحام فيه قطعاً

الموصل والموصول

وإن وصل سند منقولاً فسيتم متصلاً موصولاً
سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

الموقوف

وتم بالموقوف ما قصرت به بصاحب وصلت أو قطعته
وبعض أهل الفقه سماه الأثر وإن وقف بعينه قيدت

المقطع

وتم بالمقطع قول النابغى وفعله وقد رأى للشافعي

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

تعبير به عن المنقطع

قلت وعكسه اصطلاح البرقي

الرفوع

قول الصحابي من السنة أو نحوها

بعد النبي قاله بأعصر وعوله كما يرى إن كان مع
وقبله أو لا فلا لذلك له وللخطيب قلت إن جعله

مرفوعاً للحاكم والرازي ابن الخطيب وهو الموقوف

لما حدثت كان باب المصطفى يفرغ بالأطراف ما وقعها

حكما لدى الحاكم والخطيب والرفوع عند الشيخ دون

وعند ما فتى الصحابي روعاً قول على الأسباب

وقوله لم يرفعه يبلغ به روايته بيمينه ورفع قائمته

وإن نقل عن تابع مرسلاً قلت من السنة عنه نقلوا

تصحيح وتفه وذكروا احتمال نحو أمرنا منه للعراقي

١٤٤

١٤٥



وما أنى عن صاحبه بحيث
ما قال في المصنوع أو منى
فما كان الرفع طرد النشا
فما رآه عن أي شيء
كره قال بعد فاحطبت
روى في الرفع وذا عجب

المرسل

مرفوع تابع على المشهور
أو سقط راي منه ذواته
وأصح ملك كذا الثمان
ورده جواهر النفاذ
ومما جرت العبيد عنه نقله
للإصحاح لما خرج
من ليس روى عن الأول
والشافعي الجارفتها

باب التمهيد

ومن إذا شارك أهل الخط
فإن يعلق بالمنشد العمد
ورسموا منقطعاً عن رجل
أما الذي أرسله الصحابي
وأنقصه الأنقص لفظ
فقال بل إن يعتد
وفي الأصول لعنه بالمرسل
فلمدة الوصل على الصواب

المنقطع

والمعضل

وسم بالمنقطع الذي سقط
وقيل المر بصل وقال
والمعضل الساقط منه أنان
خلف النبي والصحابي معاً
وقيل الصحابي يروى فقط
بأنه الأقرب للاستعمال
فصاعداً أو منه قسم ياني
ووثقت منه على من يعا

العنعنة

وصحوا وصل عن صل
ويعضهم على باب الجماعة
المرضاة أو قبل بشرط
مروسة أو يه واللفظ
وسلم له بشرط الجماعة
طول صحابة ويعضهم شرط

120

120



معرفة الراوي بالحدث عنه وقيل لها أنا ما منه
 منقطع حتى يوصل وسئل أن حكاه عن فالحل
 سؤاوا القطع على الراوي حتى يبين الوصل في الحجج
 قال ومثله وأما الرتبة فلهذا ولم يصوب صوته
 قلت الصواب أن من ذلك رواه الشرط الذي قدما
 يحكم له بالوصل كيف ما رواه يقال وعن أولئك صوا
 وما حكى عن أحمد بن حنبل وقول يعقوب على ذلك
 وقد استحال من بعد الزمن إجازة وهو يوصل ما أمر

٦٠ تعارض الوصل والارسال والرفع والوقف

وأحكم لوضوحه في الظاهر وقيل بل يسأله الأكثر
 ونسب الأول للتطاول أن نحوه ونقصي الخبر
 لوصول ابتداء الأوبالي منع أو من رتبة كالجمل
 وقيل الآخر وقيل الاحتفاظ ثم قال ارسال عند تحفظ

١٤٦

يقول في أولية الواجب أو مستند على الأصح وروا
 أن الأصح الحكم للرفع ولو من واجب في رواية الأما

٥٨ الدليس

بلس لا يشاء في سقط من عند مؤيد بن يحيى بن زاش
 وقال قوم أيضا وأخلف في أهله فالرد مطلقا
 والأدوية قبلوا ما رواه في أنهم يوصله وصحبا
 وفي الصحيح من ذلك لا يمس فيهم بعدة وكثير
 وذكره شعنة ذو النسخ وذو النسخ ليس الشرح
 أن يصف الشيخ بما لا يروى به وذلك مقصد يخلف
 فليس للمصنف واستصغارا وكذا طيب يوم استخارا
 والشاخي أيضا بمرة قلت وسئل عن التسمية

٥٦ الشارح

وذكر الشارح في حقه وفيه الألف والسا في حقه

١٥٠

١٤٠



سورك سحبه ففوق ففلكا وقد يسمى شاهدا شرا إذا
 من من معناه أني فالشاهد وما حل عن كل دمارد
 مثاله لواحدنا اها هنا فلفظة الدباع ما أني بها
 عن عمر واد ابن عينه وقد نوبع عمرو في الدماغ فاعتضد
 ثم وحيد ما أمما العايب فكان فيه شاهدا في الباب

في زيادات النقات

وأقبل زيادات النقات منهم ومث سواهم فعليه المظلم
 وقيل لا وقيل لا منهم وقد تسمى الشيع فقال ما انفرد
 دون النقات ثقة ~~خطا~~ فيه صرعا هو رد عندهم
 أوله يخالف فاقبلته وأدعا فيه الخطيب الأيقا ومجما
 أو خالف الاطلاق ويجعلت شربة الأرض هي ورد نقات
 فالشاعبي وأحد الخجا بد ا والوصل والارسال من الحدا
 لرسال الإرسال خرطافا مقصده محبة ورد أن مقتضى

ع
١٣٧

والحاجم الخلاف فيه ما أشرف وللخيل مفرده الراوي فقط
 ورد ما قاله يفرده النقة كأنه من غرض الولد والهيئة
 وقول من رمى الرقيب قبيح فردد اهلها قوي
 واختار فيما يخالف أن يقرب من ضبط ففرده حسن
 أولع الصنط فصح أوله عنه فمما أشرف فطره ور

المكرر

والسنة المفردة في اطلق والصواب في الترخ
 بأخران فصل الذي التوبة فهو معناه لغة الشيخ لا
 نحو كوا النلع بالتمر التمر وما التسمى أن عمير عن
 قلت فماد بال حديث زوجه حائمة عند الخلاو وضعه

في الاعتبار والمنايعات والشسواهد

الاعتبار وسنزل الحديث شارك راو غيره فيما حمل
 عن شحبه فان سورك من معتبر به فترايع واين

ع
١٣٨

ع
١٣٩

ع
١٤٠

سورك



فَدَا قَبُولُ الْوَصْلِ إِذْ فِيدُو

٦ الافراد

الْفَرْدُ قِسْمَانِ فَرْدٌ مُطْلَقًا
وَالْفَرْدُ بِالسَّبَبِ مَا قَيْدُهُ
أَوْ عَنْ فُلَانٍ كَقَوْلِ الْفَائِلِ
لَمْ يَرَوْهُ بَعْدَ الْأَصْمَرِ
فَإِنْ بَرِيدٌ وَأَوْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهَا
وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهَا التَّسْمِيَةُ
لِلَّذِي إِذْ قَبِلَ ذَلِكَ بِالْبَقَّةِ

أوراده

١٦ المعلن

وَسَمَّ مَا بَعِلَةٌ مَشْمُوكٌ
وَمَنْ عَابَهُ عَنْ أَسْبَابِ طَرَفٍ
تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتَفَرُّ

الْمُخْرَجُ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمَقْتَبِيِّ

وَحَلْمَةٌ عِنْدَ الشَّدِّ وَدَسْمَةٌ
بِقِيَّةِ أَوْلَادٍ ذَكَرَتْهُ
لَمْ يَرَوْهُ عَنْ كَيْلِ الْأَوَائِلِ
لَمْ يَرَوْهُ وَهَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرِ
بِحُجْرٍ وَأَفَاعِلُهُ مُنْزَلٌ وَلِهَا
ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَبِيَّتِ
حَلْمَةٌ يَفْرَسُ بِمَا أُطْلِقَتْ

مُعَلَّلًا وَلَا تَعْلُ مُعْلُولٌ
فِيهَا عَمُوضٌ وَحَقٌّ أَلْتَرَتْ
مَعَ قَرَابَتِهَا تَضَمُّنٌ يَنْصَدِي

حَدِيدٌ مَالٌ اُطْلَعُ عَلَيْهِ عَلَى

أَوْ وَقَفَ مَا يَرْفَعُ أَوْ مَبْرُوحٌ
طَنْ كَأَمْضِي أَوْ وَقَفَ فَاتَّجَمًا
وَهِيَ حَيٌّ عَالِيًا فِي الشَّدِّ
أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٌ وَهَذَا لَفْتٌ
يَوْمٌ يُعْلَى أَوْ عَمِيْدٌ أَبَدًا لَا
وَعَلَّةُ الْمَبْرُوحِ كُنْفَى الْمَسْمَلَةِ
وَصَحَّ أَنْ أَشْبَاهُ يَقُولُ لَا
وَلَمْ يَكُنْ التَّعْبِيلُ بِالْإِسْرَائِيلِ
وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِحُلِّ قَدْحٍ
يَقُولُ مُعْلُولٌ يُصَحِّحُ كَالَّذِي
وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعَمَلَةِ
وَالشَّخْ سَمَّى التَّرْمِيدِيَّ عَلَيْهِ

تَصَوَّبَ إِسْرَائِيلُ الْمَاءَ وَصَلَا

فِي غَيْرِهِ أَوْ وَهُمْ وَأَمَّ حَصَلُ
مَعَ لَوْ نَهَ ظَاهِرٌ إِسْرَائِيلًا
تَقَدَّحٌ فِي الْمَبْرُوحِ يَطْعَمُ مَسْمَلَةً
دَابَّ السَّجَانِ بِالْحِيَارِ صَرَّحُوا
عَمْرًا يُعْبَدُ اللَّهُ حَيْثُ تَمَلَّأَ
إِدْطَنْ رَأَوْ نَعِيمَهَا فَمَقَلَهُ
أَحْفَطُ شَيْئًا مِنْ حَيْثُ تَمَلَّأَ
لِلْوَصْلِ أَنْ يَقُولَ عَلَى انْتِصَالِ
فَسَوْءٌ وَعَقْلَةٌ وَنَوْعٌ خَرَجَ مِنْهَا
يَقُولُ صَحَّ مَعَ شَدِّ وَدَاخِلَةٌ
لِيُفْرَقَ فَادْجُ لَوْ صَبَلَتْ
فَإِنْ يَرُدُّ عَلَى عَمَلٍ فَاتَّجَمَ لَهُ



٤٤ المصطر

مُضْطَرِبٌ لِلدِّبِثِ مَا قَدْ وَرَدَ
 فِي مِثْرٍ أَوْ فِي سِنْدٍ إِنْ أَنْضَجَ
 بَعْضُ الْوُحُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًا
 كَالْحِطِّ لِلشَّيْءِ جَمَّ الْخَلْفُ
 مَحْلَعًا مِنْ وَاحِدٍ نَارِيكًا
 فِيهِ تَسَاوَى الْخَلْفُ أَمَا إِنْ حَجَّ
 وَالْحَمُّ لِلدَّرَاجِ مِنْهَا وَجَبَا
 وَالْأَضْطْرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

٤٥ المدرج

المُدْرَجُ الْمُخْتَلِقُ آخِرُ الْخَبَرِ
 كَمَا قَدْ أَقْلَتِ الشَّكُّ وَصَلَّ
 قُلْتُ وَمِنْهُ مَدْرَجٌ قُلْتُ
 وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا أَنْى كُلِّ طَرْفٍ
 لِوَالِئِ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 وَمِنْهُ أَيْدٍ رَجَّحَ بَعْضُ سِنْدٍ
 كَمَا لَا تَأْتِي فِي مِثْرٍ لَا
 مِنْ قَوْلٍ رَأَوْهَا بِالْفَصْلِ ظَهَرَ
 ذَلِكَ زُهَيْرٌ وَأَبْنُ تَوْبَانَ فَصَلَ
 كَمَا سَبَّحُوا الْوُضُوءَ ذِكْرًا لِلْعَقِيَّةِ
 مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفَ
 أَدْرَجَ ثُمَّ جِئْتُمْ وَمَا اتَّخَذَ
 فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
 بِنَاءِ عَضْوَانِ مَدْرَجٌ قَدْ تَعَلَّقَ

مِنْ مِثْرٍ لَا يَجْتَسُوا أَدْرَجَهُ
 وَمِنْهُ مَنْ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَ
 يَجْتَمِعُ الْكُلُّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
 فَإِنْ عَمَّرَ عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطْ
 وَرَأَى الْأَعْمَشَ لَدَى الْمَنْصُورِ
 لِأَنَّ مِثْرًا إِذَا أُخْرِجَهُ
 وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
 مِنْ أَيِّ الدِّبِثِ أَعْظَمُ الْخَبَرِ
 بَيْنَ شَقِيْقٍ وَأَبْنِ سَعُوْدٍ سَقَطَ
 وَعَمْدُ الْإِدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

١٧ الموضوع

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ
 وَيُحْفَ هَذَا لَمْ يُجَيِّزْ وَادْرَكَهُ
 وَأَنْزَلَ الْجَامِعَ فِيهِ إِذَا حَرَجَ
 وَالْوَاضِعُونَ لِلدِّبِثِ أَضْرَبُ
 قَدْ وَضَعُوا مَا حَسِبَتْ تَعَلَّقَتْ
 فَيَقْبَضُ اللَّهُ لَهَا نِقَادَ مَا
 خَوَّانٍ عِصْمَةً إِذَا رَأَى الْوَرَى
 الْأَدَبُ الْمُخْتَلِقُ الْمَصْنُوعُ
 لَمْ يَعْلَمْ مَا لَمْ يَبِيِّنْ أَمْرَهُ
 لِيُطْلَقُوا الضَّعِيفُ عَيْبًا بِالْفَرَجِ
 أَضْرَبُ قَوْمٌ لَمْ يَزُوهَا تَسْبُوهَا
 مِنْهُمْ رُكُونًا لِلْحَمِّ وَتَقَلَّتْ
 فَيَتَوَانَقِدِيمٌ قَسَادَ مَا
 زَعَمْنَا وَ عَنِ الْقُرْآنِ فَأَفْرَكَ

٤٤٤



لَهُمْ حَدِيثَانِ فِي صَلَاةِ السُّورِ
 لَهَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَعْرَفٍ
 وَكُلٌّ مِنْ أَوْدَعَهُ بِهَا بَعْ
 وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ
 وَالْوَأْضِعُونَ بَعْضُهُمْ وَبَعْضًا
 كَلَامَ بَعْضِ الْحَمَانِي الْمُسْتَدِ
 كَوَحْيِ ثَبَاتٍ شَدِيدَةٍ
 وَيَعْرِفُ الْوَضْعَ بِالْإِقْرَارِ وَمَا
 يَعْرِفُ بِالرَّدِّ تَلْتِ أَسْشَكْلَا
 مَا أَعْرَفَ الْوَأْضِعَ إِذْ تَلْتَلِبُ

المقلوب

وَسَمَوْا الْمَقْلُوبَ بِسَمِيهِ
 بِوَحْيِ تَغْيِيرِهِ فِي تَرْغِيبَا
 مَا كَانَ سَهْوًا وَإِرَاؤُهُ لَا
 فِيهِ لِإِعْتَرَابِ إِذَا مَا اشْتَعَبَا

وَمِنْهُ تَلْتِ بَعْضِ بَلِيغٍ
 فِي مِائَةِ لِمَا نِي بَعْدًا ذَا
 وَتَلْتِ مَامَ بِقَصْدِ الرُّوَاةِ
 حَدَّثَنِي فِي مَجْلِسِ الشَّامِيِّ
 وَطَنَهُ عَنْ تَابِتِ جَرِيرٍ
 حَوَامِئِهِمْ إِمَامَ الْفِرَقِ
 فَرَدَّ مَا وَجَدَ الْإِسَادَا
 حَوَادِثَ الْإِيمَانِ الصَّلَاةِ
 حَجَّاجِ أَعْلَى وَعُمَارِ بْنِ
 يَمِينَهُ حَمَادِ الْقَصِيرِ

تفسيحات

وَإِنْ حَكَمْتَ مَسَامِعَ عَيْفِ الْمُسْتَدِ
 وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا يَسَا
 بِسُنْدٍ بِجُودِهِ بَلْ يَقِفُ
 بَيَانُ ضَعْفِهِ فَإِنْ أَطْلَقَهُ
 فَإِنْ رُدَّ نَقْلًا لَوَاهِ أَوْ لِمَا
 قَاتِ بِمَرِيضٍ كِرْوَى وَأَخْرَجَ
 وَسَطَلُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَوْا
 فَقُلْ ضَعِيفٌ أَيْ يَهْدُ فَا قَصِيدِ
 عَلَى الطَّرِيقِ إِذْ أَعْلَجَ حَا
 ذَلِكَ عَلَى حِلْمِ إِمَامٍ يَصِفُ
 فَالْتَمَحْ بِمَا جَدَّ حَقِيقَةُ
 يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهَا
 نَقْلًا مَا صَحَّ هَذَا فَأَعْلَمُ
 مِنْ غَيْرِ كَيْسٍ لَضَعِيفٍ وَرَأَوْ

ع
٢٤١

٢٤٦

٢٤١



بَيَانَهُ فِي الْحُلْمِ وَالْعَقَائِدِ
 ٦٩ مَعْرِفَةٌ مِنْ تَقْبِيلِ رِوَايَتِهِ وَمِنْ تَرَدُّدِ
 أَمْعَجَ جَمُورِ أُمَّةِ الْأَثَرِ وَالْعَقِيدَةِ فِي قَوْلِ نَاقِلِ الْخَبَرِ
 بَأَنْ لَوْ كَانَ ضَاطِحًا مُعَدَّةً لَا أَيْ يَقِظًا وَلَمْ يَكُنْ مُعَقِّلاً
 حَقَّقُطَانِ حَدَّثَتْ حَقَّقُطَانِي هَاهُنَا إِنْ كَانَ مِنْهُ يُرْوَى
 يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ أَحْوَالِهِ إِنْ يَرُودُ لِمَعْنَى وَفِي الْعَدَالَةِ
 بَأَنْ لَوْ كَانَ سَلَامَةً أَعْقَلِ قَدْ بَلَغَ الْحُلْمُ سَلَامَةَ الْفِعْلِ
 مِنْ نَسْتِ أَوْ خَرَفِ مَرُورَةٍ وَمَنْ رَأَاهُ عَدَلًا لَنْ تَعْدَلَ تَوْحِيْدُ
 وَصَحِيْحًا أَهْلًا بِأَلْوَابِهِ جَرَحًا وَتَعَدُّ لِيَاخِلَ فِي السَّامِعِ
 وَصَحِيْحًا أَسْتَعْنَادِي الشُّعْرُ تَرْكِيْبُهُ كَمَا لِي بِحَمِّ الشَّنِّ
 وَلَا يَرُودُ عِنْدَ الْبَرِّ كَلِمَاتٌ مِنْ عَيْبِي بِحَلِّهِ الْعِلْمَ وَكَلِمَاتٌ يُوْهِمُ
 نَأْتُهُ عَدَلٌ يَقُولُ الْمُصْطَفَى بِحَلِّهِ عَدَلُ الْعِلْمِ لَنْ يُوْهِمُنَا
 وَمَنْ يُوْجِبُ عَلَيْنَا دَا الْقَضِيْبُ قَضِيْبًا أَوْ نَادِيًّا فَتَحْتَطِي

طال
أهلاً وفياً

وَتَحْوِيقِ أَقْوَالِ تَعْدِيلِ بِلَا
 وَلَمْ يَرُودَ وَأَقْبُولُ جَرِيْحُ الْبَصْمَا
 أَسْتَفْسِرُ الْجَرِيْحَ فَلَمْ يَقْدَحْ مَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفْظُ الْأَثَرِ
 فَسَمِعْتُ شُعْبَةَ بِالرَّيْضِ مَا شَيْخِي الصَّحِيْحُ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
 فَانْ يَقُولُ قَدْ بَيَّنَّ مَنْ جَرِيْحُ كَذَا إِذَا قَالُوا الْمَيْتُ لَمْ يَبْصَحْ
 وَأَبْصَحُوا فَالْشَّيْخُ هَذَا أَجَابَنَا إِنْ حَبِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتُرَابَا
 حَتَّى يَمِيْنُ بَحْتَهُ قَبُولُهُ مَنْ أَوْلُوا الصَّحِيْحُ خَرَجُوا إِلَيْهِ
 بَعِي الْخَارِيَةِ أَحْتَجَا جَا عَلِمَهُ مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَعَيْزُ بَرِّ حَمَّةٍ
 وَأَحْتَمُ مَسْلَمٌ بِرَمْنٍ تَدْ صَعْفَا حَوْسُوَيْدٍ إِذَا تَجَرَّحَ مَا لَقِيَ
 قُلْتُ وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَأَحْتَانَ بَلْمِيْدُ الْعَرَابِي
 وَأَبِي الْخَطِيْبِ الْحَقُّ أَعْلَمُ بِمَا أَطْلَعَهُ الْعَالَمُ بِأَسْمَاءِ بَصْمَا
 وَقَدْ مَوَالِجِيْحُ وَقِيلَ أَنْ لَطْفُ مَرَّ عَدَلُ الْأَثَرِ فَصَوِّ الْمَعْتَبَرِ
 وَمِمَّا تَعْدِيلِ لَيْسَ كَمَنْعِي بِهِ الْخَطِيْبُ وَالْفَقِيْهُ الصَّيْرُ



وقيل في نحو ان يقا لا
جميع اشياحي بقا لو لم
وبعض من خصو لم يرد
ولم يرو فيناه او عملة
وليس بعد بلا على الصحيح
واختلفوا هل يعمل المحصول
بمحول عين من له راو فقط
بمحول حال باطن وطاهر
والثالث المحول للعد الله
محمدة في الخلم بعض من منع
به وقال الشيخ ان العمل
في كذب من الحديث اشهرت
في باطن الامر وبعض اشهر

حد يني البقة بل لوقالا
اسم لا يقبل مرقد انصم
من عالم في حق من قلده
على وفاو المين تعججا له
رواية العدل على التصريح
وهو على ثلاثة محجوك
ورده الاذرو والقسم الوسط
وحله الرد الذي الجواهر
في باطن فقط فقد را له
ما قبله منهم سليم فقطع
يشبه انه على ذا جعلا
نجهن بعض من بها اعدرت
ذا القسم مسورا وفيه نظر

والخلف

والخلف في منفع ما فترا
وقيل كل اذ استحل اللذبا
للسانعي اذ يقول اذئل
والاذرون وراه الاعدلا
بينه ان حبان اتفاقا وروفا
وللمجدي والامام احمد
اي في الحديث لم بعد نقله
واطلق اللذب وراذ ان من
وليس كالتساويد والسمعاي
لذيب في خير اسقاط ما
ومن روى عن عنة قلده
لا تيسر بقول شيخه فقد
وان يرد له بلا ادرك او

قبل يرد مطلقا واستبلا
نص مد صب له ولسبا
من غير خطا يته ما نقلوا
رد وادعاهم فقط ونقلوا
عن اهل يدع في الصحيح ما دعوا
بان من اللذب تعمد ا
وان يذب والصير في مثله
ضعف نقله لم يقو بعد ان
ابو المطير يري في الجاني
له من الحديث قد فقد ما
قد تعارضوا والابن كذبه
له به الاخر وازدد ما محمد
ما يقتضي بسباة وقد را



قَالَ وَبِهِ نَظَرٌ نَعْمَ إِذَا
 وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
 لِعُسْرِ هَالِكٍ حَقِي الْعَاقِلِ
 لِلْعُسْرِ ظَاهِرًا وَفِي الصَّبْرِ طَائِلِ
 وَأَمَّا يَرَوِي مِنْ أُصْلٍ وَأَفْعَا
 لِتَحْوِيلِ الْيَقِينِ فَلَقَدْ
 كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يَنْدُرُ إِذَا
 عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
 الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ غَيْرِ الْعَاقِلِ
 نَبِيَّتْ مَا رَوَى بِحِفْظِ مَوْسٍ
 أَلِ السَّمَاعِ لِلتَّسْلُسِلِ السَّنَدِ

١٤ مراتب التعديل

وَالجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فَكَمْ هَدَيْتَهُ
 وَالتَّسْبِيحُ زَادَ فِيهَا وَزِدَتْ
 فَارْتَفَعِ التَّعْدِيلُ مَا دَرَزْتَهُ
 تَمَّ يَلِيهِ تَعْنَةٌ أَوْ تَبَتْ أَوْ
 الْحِفْظُ أَوْ صَبَطًا عَدِلَ وَيَلِي
 يَذَلِكُ مَا مَوْجِبًا أَوْ لَا
 إِنْ كَانَ حَاكِمًا إِذْ رَسَّهْ
 مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدَتْ
 كَعْنَةٌ تَبَتْ وَلَوْ أَوْعَدْتَهُ
 مُنْقَرِنًا أَوْ حُجَّةً أَوْ إِذْ أَعْرَضَتْ
 لِيَسْرِعَ بِأَنْصَادِ وَوَصِلَ
 مَحَلَّةُ الصَّدَقِ رَوْعَةً لِي

٣٥٥

وَحُكْمِ الْإِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
 نَيْبُهُ سَهِيلٌ الَّذِي أَحْبَدَ
 عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ يَصْبِيغَهُ
 يَرْوِي عَنْ الْحَيِّ لِحُوفِ التَّصَمُّ
 إِخْتِاقٌ وَالرَّازِقُ وَأَنْ يُخْبِلَ
 سَحَرٌ مِنْ مَرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
 وَعَيْشٌ تَرْحُصًا فَإِنْ تَبَدَّ
 أَفْتَى فِي السَّمْعِ أَبُو إِخْتِاقًا
 هَالِكٌ وَالْأَدَاةُ لِمَنْ أُصْلُ
 بِالْمُنْكَرَاتِ دَرَّةٌ أَوْ عَرَفَا
 أُصْلٌ صَحِيحٌ فَهَوَ رَدُّهُمْ إِنْ
 سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جَمْعٌ
 وَإِنْ الْمُبَارِكُ رَأَى فِي التَّعْمَلِ
 الْحَمُّ لِلَّهِ الرَّعِيدِ الْعَظِيمِ
 لَهْفَتَهُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذَا
 عَنَّهُ فَمَا نَبَعْدَ عَنْ رِيغَتِهِ
 وَالشَّابِعِيُّ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ
 وَمَنْ رَوَى بِأَحْرَقَةٍ لَمْ يُخْبِلْ
 وَهُوَ سَيِّئُهُ أَجْرُهُ الْقُرْآنِ
 لَنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَحَدٌ
 شَعْلَابُهُ النَّسَبُ أَحْرَقًا
 وَرَدَّدَتْ وَسَاهِلِي فِي الْجَلِ
 أَوْ قِيلَ التَّنْقِيسُ أَوْ قَدْ وَصِفَا
 بِهَرَّةٍ السَّهْوِ وَمَا حَادَتْ مِنْ
 بَيْنَ لَهْفَتِهِ فَمَا رَجَعَ
 كَذَا الْحَبِيدِيُّ مَعَ إِنْ حَبِلَ

٩٤



الصدق ما هو والذي شرح وظ
 وصالح الحديث أو مقاربه
 صولج صدوقان شأ الله
 وان معين قال من أقول لا
 أن ابن محبدي أحب من سأل
 كان محصداً وقاحراً ما مؤلفاً
 ورثما وصفاً والصدق وق
 ضعفاً بصالح الحديث إذ يسم

١١ مراتب التجرع

واسوأ العرج لدا ب يضع
 وبعد صامتكم اللدب
 وداهبت متروك أوفيه نظر
 وليس بالثقة ثم ردا
 وإومره وهم فلطرحوا
 لذب وضاع ودجال وضع
 وسأوط وهالك فاحتب
 وسدوا عنه به لا يعتد
 حديثه كذا ضعيف جدا
 حديثه واربريه مطرح

ليس

ليس شيء لا يساوي شأ
 سمل الحديث ومضطره
 وعد ما فيه مقال ضعف
 ليس ذلك باليمن بالقوي
 للضعف ما هو فيه طعنوا
 تلموا فيه وكل من ذكر

١٢ مبي يصح عمل الحديث أو يستح

ويقلوا من مسلم تخملا
 ثم روى بعد البلوغ ومنع
 احضار أهل العلم للصبيان ثم
 وطلبوا الحديث في العشرين
 وهو الذي عليه أهل اللؤنة
 وفي الملا من لأهل السام
 في لغوه لدا أصبى تخملا
 قوم هنا وردت لستبين مع
 قبولهم ما حدثوا بعد الختم
 عند الزمري أحب حبر
 والعشرة البصرة كالمالوفة
 ويعني تقيده بالقمم

٤٤٩

ع ٤٦
ع ٤٣٨



وَهُوَ كَثِيرٌ وَزَيْدٌ اسْتَعْمَلَهُ
 مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ وَبَعْدَ تَلَا
 وَكَوْلِهِ قَالَ لَنَا وَنَحْوَهَا
 الْغَالِبُ اسْتَعْمَلَهَا مَذْكُورَةً
 وَهِيَ عَلَى السَّمْعِ أَنْ يَدْرِي
 أَنْ لَا يَقُولَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا سَمِعَ
 عَمُومَةً عِنْدَ الْخَطِيبِ وَقَصْرًا
 وَعَرَفُوا بِمَا أَقْدَحَ حَمَلَهُ
 إِنبَاءً نَبَأًا وَقَلْدًا
 كَقَوْلِهِ حَدَّثَنَا كَيْسًا
 وَدُوْنَهَا فَالْإِبْرَاهِيمُ
 لَا سِيمَانَ عَرَفُوهُ فِي الْمَضَى
 مِنْهُ نَحْوُ مَا سَمِعَ
 ذَلِكَ عَلَى الَّذِي يَدْرِي الْوَصْفَ

بسم الله الرحمن الرحيم

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَنَّا هـ
 مِنْ جَعِظٍ أَوْ كَلْبٍ أَوْ سَمَقًا
 أَوْ لَا وَلَكِنْ أَصْلُهُ مُمَسِّكَةٌ
 قُلْتُ كَذَلِكَ إِنْ نَعَنَّا مِمَّنْ سَمِعَ
 وَاجْتَمَعُوا أَحَدًا بِلَا وَرَدِّهَا
 مُعْظَمُهُمْ عَرْضًا سَوِيًّا قَلْبًا
 وَالشَّيْخُ خَاطِبًا عَرَضًا
 بِنَفْسِهِ أَوْ تَقَرُّهُ مُمَسِّكَةٌ
 يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعِ مَا تَبِعَ
 نَقْلَ الْخِلَافِ وَبِهِ مَا أَعْتَدُوا

٤٧٤

فَتَبَيَّنَ الصَّبْرُ وَالسَّمْعُ
 فَالْحَمْسُ لِلْمَهْوُورِ ثُمَّ الْحَجَّةُ
 وَهُوَ لَنْ حَمْسَةٍ وَقَبْلَ الرَّبْعَةِ
 بَلِ الصَّوَابُ فَصَمُّهُ الْخَطَابَا
 وَقِيلَ لَنْ خَيْلٌ فَرَجُلٌ
 عَوَّلَ لِي دُونَ مَا فَعَلْتُ
 وَقِيلَ لَنْ مِنَ الْحَارِ وَالْبَقَرِ
 قَالَ بِهِ الْحَمَالُ وَإِنْ الْمَقْرِي
 حَيْثُ يَبْحَثُ وَفِيهِ سِرَاعٌ
 قِصَّةٌ مَحْمُودَةٌ وَعَمَلٌ الْحَمْدُ
 وَلَيْسَ فِيهِ سِنَّةٌ مَبْنِيَّةٌ
 تُمَيِّزًا وَرَدُّهُ الْجَوَابَا
 قَالَ لِحَمْسَةِ عَشْرَةَ التَّحْمَلُ
 بَلَى قَالَ إِذَا عَقَلْتُ وَصَبَّطْتُ
 فَرَّقَ سَامِعٌ وَمَنْ لَا خَصْرَ
 سَمِعَ لَنْ أَرْبَعٌ دِينِي ذَكَرِي

اسماء الحمل واوطاسماع لفظ السمع

أَعْلَى وَجْهِهِ الْأَخْبَدُ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
 كَلَابًا أَوْ حَفِظًا وَقُلْ حَدَّثَنَا
 وَقَدَّمَ الْخَطِيبُ أَنْ نَعُوْلًا
 وَبَعْدَ مَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي
 وَهِيَ ثَمَانُ لَفْظِ شَيْخٍ فَأَعْلَمَ
 سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرْنَا إِنبَاءً
 سَمِعْتُ إِذْ لَا تَقْبَلُ لَنَا وَيَلَا
 وَبَعْدَ ذَلِكَ أَخْبَرْنَا أَخْبَرَنِي

٤٧

٤٧٤



والخلف فيها من مساويي الأداة
 عن ملاب وصحبه ومعظم
 مع البخاري فعماسيان
 ندرجما العرض وعلمه أصح
 وجود واينه قرأت أوقري
 بامضى في أول مقدا
 استدنا قرأة عليه لا
 ومطلق التحديث والأخبار
 والنسائي والتميمي يحيى
 ودعب الزهرى والقطان
 ومعظم الكوفة والحجاز
 وابن جرير وقد الأوزاعي
 ومسلم وجل أهل الشرق
 وقد جوزوا أخيرا للفرق

وقد عراه صاحب الإنصاف
 والأكثر وهو الذي أشتهر
 وبعض من قال بد الأعدا
 في كل من قايلا أخيرا كما
 ملت وذرائ الدن اشطوا
 إعادة الإسناد وهو شطط

في تفرعات

واختلفوا في أمسك الأصل
 فبعض نظارا لأصول يطله
 واختاره الشيخ فان لم يعتمد
 واختلفوا في سكت الشيخ ولم
 وهو الصحيح كافيًا وقد منع
 به أبو الفتح سليم الرازي
 له أبو بصير وقال يعمل
 والشيخ لا يحفظ ما قد عرضنا
 وأثر المحدثين يقبله
 ممسكه فذلك السماع
 بقر لفظ قرأة المعظم
 بعض أهل الظاهر منه وطع
 ثم أبو إسحاق الشيرازي
 به والغايط الأداة الأول

٣٩٧

وورعاه



لَأَرْوِعِدِيثًا وَإِجْنَارًا قِيلَ حَصْرَتْ وَالرَّارِزِيُّ وَهُوَ الْخِطْلَى
 وَإِنَّ الْمَارِكَ لَهَا مَاتَتْ وَجَوَزُوا الْحَالَ وَالسَّخْرُ دَهَبٌ
 بِأَنَّ حَيْرًا مَتْنَهُ أَنْ يُفَضَّلَا فَحَيْثُ فَرِهْمٌ ضَخٌّ أَوْ لَا يَطْلَأُ
 كَمَا جَرَى لِلدَّارِ قَطِي حَيْثُ عَدَّ إِمْلَاءُ إِسْمَاعِيلَ عَدَّ أَوْ سَرَدُ
 وَذَلِكَ حَرَى فِي الْعِلَامِ أَوْ إِذَا هَيَّجَتْ حَتَّى حَقَّى الْبَعْضُ كَذَا
 أَنْ بَعْدَ السَّمْعِ ثُمَّ مَحْتَمَلٌ فِي الظَّاهِرِ الْجَمَلَانِ أَوْ أَقْلُ
 وَيَبْعَى لِلشَّيْخِ أَنْ يَحْيَى مَعَ إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِيَقْصُرَ أَنْ يَنْجُ
 قَالَ نَسِيَابٌ وَلَا عَنَى عَرَى اجَارَةٌ مَعَ السَّمْعِ تَقْرَنُ
 وَسَيْلٌ نَسِيَابٌ أَنْ حَرَفًا أَدْعَاهُ فَقَالَ أَرْجُو أَنْ يَعْجَأَ
 لِأَنَّ أَبُو نَعِيمٍ الْعَضَلُ مَنَعَ فِي الْحَرْفِ بِسَمْعِهِمْ وَلَا يَمْنَعُ
 إِلَّا بِأَنَّ يَرْوِي تِلْكَ الشَّرَادَةَ عَنْ مَقْرَمٍ وَعَوَّهَ عَنْ رَأْيِهِ
 وَخَلْفَ بْنِ سَلَامٍ قَدْ قَالَ نَا إِذْ نَأَتْ حَدَّثَتْ مَنْ حَدَّثَنَا
 مِنْ قَوْلِ سَعِيدَانَ وَسَعِيدَانَ النُّقَى لَمَقَطٍ سَمَّيْتُمْ عَنْ الْمَالِ الْقُنَى

وَالْحَامِ أختَارَ الَّذِي قَدْ عَمِدَا عَلَيْهِ الْمَثْرُ السَّمُوحُ فِي الْأَدَا
 حَدَّثَنِي فِي اللَّعْظِ حَيْثُ أَفْرَدَا وَأَجْمَعَ صَمِيرَةً إِذَا تَعَدَّدَا
 وَالْعَرِضُ أَنْ يَسْمَعَ نَقْلَ الْخَبَرِ نَا أَوْ قَارِيًا الْخَبْرِي وَاسْتَحْبَبْنَا
 وَعَوَّهَ عَنِ الزُّهَيْبِ رُوِيَا وَلَيْسَ الْوَأَجِبُ لِنَنْ رُضِيَا
 وَالدُّنْكَ فِي الْأَخْبَادِ أَهْلٌ وَعَدَّ أَوْ مَعَ سَبَوَاهُ فَاعْتَبَارَ الرُّوحَةَ
 مَحْتَمَلٌ لِنَنْ رَأَى الْفَطَّاطُ الْجَمْعُ فِيهَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ
 فِي شَيْءٍ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةُ قَدْ اخْتَارَ فِي ذِي الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ
 وَقَالَ أَجْمَدُ أَيْتَعُ لَفْظًا وَرَدَّ لِلشَّيْخِ فِي آدَائِهِ وَلَا تَعَدَّ
 وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِي مَا صَفَا الشَّيْخُ لِحَرْثِ رَاوِعُرَا
 بِأَنَّهُ سَوَى فِيهِ مَا جَرَا فِي النُّقْلِ بِالْمَعْنَى وَمَنَعَ ذَا قَبْرِي
 بِأَنَّ دَاهِمًا رَوَى دَوَالِطِ اللَّعْظِ لِأَنَّ مَا وَضَعُوا فِي اللَّذْبِ
 وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمْعِ مِنْ نَاسِجٍ فَقَالَ بِأَمْتِنَاعِ
 الْأَسْفَرِ ابْنِي مَعَ الْحَوَزِيِّ وَابْنِ عَدِيٍّ وَعَنِ الصَّبِيغِيِّ



لَدَاكَ حَمْدًا لَنْ زِيدَ أَفَنِي
 رَوَّاعِينَ الْأَعْمَشِ كَأَنْفَعِدُ
 أَلْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ فَيَسْأَلُ
 وَكَلِّدْ أَسَاهِلَ وَتَوَلَّهِمْ
 عَنَّا إِذَا أَوْلَى شَيْءٌ سَيْلًا
 وَإِنْ خَدَّتْ مِنْ وَرَأْسِي
 صَحَّ وَعَنْ شُعْبَةَ لَا تَرَوْنَا
 وَلَا يَصُرُّ سَامِعًا نَمْنَعُهُ
 لَدَاكَ التَّخْصِصُ أَوْ رَعَتْ
 عَمَّا نَالُوا
 ثُمَّ الْأَحَافِ عَلَى السَّمَاعَا
 أَرْبَعًا عِثَتْ لَأَمَّا وَلَهُ
 وَتَعْصَمُ حَتَّى أَيْتَانَهُمْ عَلَى
 اسْتَقْرَمَ الَّذِي يَلِيكَ حَتَّى
 لِلتَّجْعَى وَرَجْمًا قَدْ سَبَعِدُ
 أَلْبَعْضُ عَنْهُ ثُمَّ كُلُّ يَسْقُلُ
 يَكْفَى مِنَ الْخَدِيثِ شَمَّةٌ فَهَمُّ
 عَرَفَهُ وَمَاعِنُوا اسْتَقْلًا
 عَرَفْتَهُ بِصَوْتِ أَوْ دَمِي حَمْرٍ
 أَنْ لِيلاً وَخَلَيْتِ أَيْتَا
 السَّمْعُ أَنْ يَرَوَى مَا قَدْ سَمِعَهُ
 مَا لَمْ يَقُلْ أَحْطَاتُ وَأَسْكَتُ
 الْأَحَافِ
 وَتَوَعَّتْ لِتَسْعَهُ أَنْوَاعَا
 تَعْيِينَهُ الْمَجَاوِرَ وَالْمَجَارِلَهُ
 حَوَارِذَا وَدَمَّ النَّاجِحِ إِلَى

بَقِي الْخِلَافَ مُطْلَقًا وَهُوَ غَلَطٌ
 وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بَانَ الشَّافِعِي
 مَدَّ مِنْهُ الْقَاصِحُ الْحَسَنُ مَعَا
 قَالَا كَسْتَعْبِدُ وَكُلَّ جَارٍ يَلُحُونَ
 وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْخَرِيبِ
 لَكِنَّ عَلَى حَوَارِهَا اسْتَقْلًا
 قَالُوا لِي كَذَا وَحُوبُ الْعَمَلِ
 وَالْمَبَانِي أَنْ يُعَيَّنَ الْمَجَارِ لَهُ
 جَمْعُهُمْ رِوَايَةٌ وَعَمَلًا
 وَالْمَالِ التَّعْيِيمِ فِي الْمَجَارِ
 مُطْلَقًا الْخَطِيبِ وَالزَّمْنَةَ
 وَجَارَ لِلْوَجُودِ عِنْدَ الطَّيْرِ
 وَمَا يَمُوعُ وَصَفِي حَضِيرٍ
 كَالْعِلْمِ يُؤْمِدُ بِالْبَعْثِ
 قَالَ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْعِلْمِ قَطْرٌ
 قَوْلَانِ يَمِيعُ بَعْضُ تَابِعِي
 وَمَا جِبُ الْحَاوِي بِهِ فَهَذَا قَطْرًا
 لَبَطَلَتْ رِجْلَهُ طَلَابُ السَّنَنِ
 إِنِطْلَاهَا كَدَّ أَنْ لِلتَّجْرِي
 عَمَلُهُمْ وَالْأَكْرُونَ طَرَا
 بِهَا وَيَقِيلُ لَا كَحَمْرِ الرَّسَلِ
 دُونَ الْمَجَارِ وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُهُ
 وَالْحَلْفُ أَوْ يَفِي مِمَّا هَذَا
 لَهُ وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَارِ
 ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا عِنْدَهُ
 وَالشَّيْخُ لِلْإِنْطَالِ مَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ
 كَالْعِلْمِ يُؤْمِدُ بِالْبَعْثِ

قَاتِمٌ إِلَى الْخَوَارِ أَقْرَبُ
 فِي ذَا الْخِلافِ أَيَنْفَعُهُمْ مَرِي
 وَالرَّابِعُ الْحَمَانُ مِنْ أُجَيْرَةَ
 بَعْضُ سَمَاعِي كَدَّ الرَّسْمَا
 بِهِ سِوَاهُ تَرْمَا تَصْبَحُ فِي
 أَمَا الْمَسْمُومُونَ مَعَ الْبَسَارِ
 وَتَبَعِي الصَّحَّةُ أَوْ حَمْلُهُمْ
 وَالْحَامِسُ التَّعْلِقُ فِي الْإِحَانِ
 أَوْ غَيْرِ مَعْتَبًا وَالْأَرْبَى
 مَعًا أَوْ بَعْلَى الْإِمَامِ الْحَسَنِ
 الْحَمَلُ إِذْ يَسَادُهَا وَالظَّاهِرُ
 قُلْتُ وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي حَنِيْمَةَ
 وَإِنْ عَامِرٌ سَائِرُ ذِي قَرْبَا

وَأَمَا أُخْرُتُ لِعِلَانٍ إِنْ تَرَدَّ
 وَالسَّادِسُ الْإِذْنَ الْمَعْدُومُ تَبَعُ
 أَوْلَادِهِ وَتَسْلُهُ وَغَمَقِيهِ
 وَهُوَ أَوْ هِيَ وَأَجَارُ الْأَوْ لَا
 بِالْوَقْفِ لَكِنَّ أَيَا الطَّيْبِ رَدُّ
 لَدَا الْبُونُضِرِ وَحَارَ مَظْلَقَا
 مِنْ ابْنِ عَمْرٍوسَ مَعَ الْفَسْرِ إِهْ
 فِي الْوَقْفِ فِي صَحْبِهِ مِنْ بَعَا
 وَالسَّابِعُ الْإِدْنَ لِعَبْرِ أَهْلِ
 عَمْرِو مَرْدَا الْأَجْبِرُ
 وَلَمْ أَحِدْ فِيهَا فَرَقْلًا بَلِي
 وَلَمْ أَحِدْ فِي الْحَمَلِ أَيْسَانًا فَعَلَا
 وَالطَّيْبِ لَمْ أَحِدْ مِنْ فَعَلَهُ
 فَأَلَا ظَهَرَ الْأَوْى الْخَوَارِ فَأَعْتَمِدُ
 كَقَوْلِهِ أُخْرُتُ لِعِلَانٍ مَعَ
 حَيْثُ أَنْوَأُ رَخَصَصَ الْمَعْدُومُ
 ابْنُ دَاوُدَ وَهُوَ مُشْتَبَا
 لِهَبَاهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ
 عِنْدَ الْحَطِيبِ وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
 وَقَدْ رَأَى الْحَكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
 أَمَا حَنِيفَةٌ وَمَا لِكَا مَعَا
 لِلْأَخْبِ عَنَّهُ كَأَنْوَاطِطِ
 رَأَى الْوَأُ الطَّيْبِ وَالْجَمُورُ
 مَحْضَرُهُ الْمُرِي سَتْرًا فَعَلَا
 وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فَعَلَا
 قُلْتُ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَمِعَلَهُ



منع أويبه فأجازوا فعل
 وينبغي البساع على ما ذكروا
 والماء الإذن بما يتجمله
 وبعض عصبية عينين بدلة
 وإن يعيت لم يحث من ثاله
 الدار نطى وسواه أو حاف
 والبايع الإذن بما أجزا
 وردد والتجميع الأعمى
 أبو نعيم ولذا ابن عمدة
 وإلى ثلاث أبا حية وقد
 وينبغي تأمل الإجازة
 بلفظ ما صح له في لفظ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

أجزته من فارس قد نقله
 وإنما تستحسن الإجازة
 طالب علم والويلد إذا ذكر
 أن الصحيح أنها لا تقلد
 واللفظ إن جاز ليت أحسن

الرَّابِعُ الْمَنَاوِلَةُ

ثم المناوِلَاتُ إما تقيرن
 أعلا الأجازات وأعلما إذا
 وإن خصص الطالب بالجملة
 والشخوذ ومعرفة في مطرة
 يقول هذا من حديث فارين
 يأنها تعادل التساعا
 استحق والتوري مع الدعان

٤٩٨



وابن المبارك وغيرهم وأما
 إجماعهم بأنها صحيحة
 أما إذا ناولوا سترذا
 من نسخة قد وافقت مروية
 على التي عن ابن الإجماع
 أملى الحديث أجزاء وقد ما
 أحضر الطالب لكن اعتماد
 صحح والأبطل استيقنا
 دامن حديثي فهو يغفل حسن
 وإن قلت من ذن المساو له
 كيف يقول من روى بالمناولة والأجانه
 وأختلفوا فيمن روى ما ناولا
 اطلاقه حد شاد أحبا
 بأنها انقضت قلت قد حلوا
 معتمد أو إن تلتن مزجوحة
 في الوقت صح والمجاز إذا
 وهن ليست لها مريه
 عند المحققين لكن ما ن
 أما إذا ما الشيخ لم ينظر ما
 من أخضر الباب وهو معتمد
 وإن يقل جزئه إن كانا
 يفيد حيث وقع الشئ
 يدل صح والأصح باطله
 فمالك وإن شهاب جعل
 يسوع وهو لا يؤمن يرا

٢٦
 ١١٥

العزم كالسماح بل إجماع
 والمراتبى وأبو نعيم
 تعينه بما بين الواو عا
 أذن في اطلاقه إجازي
 وإن أباح الشيخ للمجاز
 وبعضهم أن يلفظ مؤمهم
 وقد أتى بحسب الأوزاعي
 ولفظ أن إجماع الخطابي
 وبعضهم يختار في الإجماع
 وأختان الحام بما شافعه
 واستحسنوا الليق مضمطحا
 وبعض من تأخر استعمال
 سماعه من شجره يشك
 بعضهم في مطلق الإجماع
 أحسن والصحيح عند القوم
 إجماع ناولا هما معا
 يسوع في أباح لي ناولي
 اطلاقه لم يكف في الحواد
 شافعي كتب لي فما سلم
 فلا ولم تحل من النزاع
 وهو مع الاسناد واقرب
 أننا نأصاحب الوجان
 بالادز بعد عرضيه مشافعه
 أننا إجماع قصرها
 إجماع وهي قريبة لمن
 وحرف عن غيرها فمسترك



وفي البخاري قال رجل جعله حرمهم العريض والمناولة

الحامس الكناه

ثم الكناه بخط الشيخ أو
 بالحاضر فإن أجاز معها
 صح على الصحيح والمشهور
 والليت والتمعان قد أجاز
 وعصم صحه ذلك منعا
 وليسمى أن يعرف المكوث
 قوم للإستنباه لكن ردا
 فالليت مع منصوبا استجارا
 وصحوا القصيد بالكناية
 وقد والذى يلبس بالزمانة

السادس من إعلم الشيخ

وقل من أعلنه الشيخ بما يرويه إن يرويه حراما

بمنعه الطوسي وذا الخنار
 إلى الجواز وإن بكر نصه
 بل زاد بعضهم بأن لو منع
 ورد كاستبرقا من محله
 وعده كتاب حرم حصاروا
 وصاحب الشامل حرم ما ذك
 له يستع كل إذا قد سمعه
 ليراد إذا صح عليه العمل

السابع الوصية الحامس

وبعضهم أجاز للمومني له
 يرويه أو يسفر إرادة
 وبالجزء من راد وقضى أجله
 ورد ما لم يرد الوجادة

العاشر الوجاهة

ثم الوجاهة وتلك مضد
 تعابير المعنى وذلك أن تجد
 ما لم تجدتك به ولم تجز
 وإن لم تنو الخط نقل وحدث
 وكله منقطع والأول
 وجدته مؤلفه البتصد
 خط من عاصرت أو نقل عند
 نقل بخطه وحدث وأخبر
 عنه أو أدرك قبل أو طنت
 قد شيب وصل ما ورد

٥٤٥

٥٤٧



وَسُئِلَ التَّعْلِيْقُ وَالْمَشْرُوحَا
 وَيُعْطَى الْمَهْمَلُ الْمَاسْفَلَا
 أَوْ قُوْنَهُ فَلَامَةٌ أَقْوَالُ
 وَبَعْضُهُمْ يَحْطُ فَوْقَ الْمُحْضَلِ
 وَأَنْ أَيْ بَرْمَزْدَا وَمَسْرَا
 وَيَتَّبَعِي الدَّانُ فَصَلَا دَارُفِي
 وَكَرَهُهُ أَضْلُ مُصَافٍ أَسْمِ اللَّهِ
 وَأَدْبَتْنَا اللَّهُ وَالسَّلَامَا
 وَإِنْ بَلَّ الشَّعْطُ فِي الْأَصْرَارِ
 وَعَلَهُ فَيَدَّ بِالرَّوَايَةِ
 وَالْعَسِيرِي وَابْنُ الدِّيْنِي يَمْنَا
 وَأَجْتَنِبُ الرَّمْرَهَا وَالْحَدَقَا

المقابلة

مِدْبَعَرُ قَالَ وَهَذَا لَسَهُ
 حَدَّثَنِي بِهِ وَبَعْضُ أَدَى
 وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ إِنَّ الْمَعْطَا
 بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَضْوُ
 وَإِنْ كُنْ بِعَبْرَةِ حَيْطِهِ نَقْلُ
 الْمَسْحَةِ الْوَتُوْقُ نَدَى لَبْعِي
 لَمْ يَرَهُ وَبِالْوَجُوبِ وَجَزْمَا
 وَلَا يَنْدِرُ بِلِسِ الْخَوَارِثِ سُبُوَا
 قَالَ وَكُفُوْمَا وَإِنْ لَمْ يَحْضَلْ
 وَالْجَزْمُ يُرْجَى جِلَّةُ اللَّعْطِنِ

١٨ هـ الحزب وضبطه

وَأَخْلَفَ الصَّحَابُ وَالْإِنْبَاءُ
 عَلَى الْخَوَارِثِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ
 وَيَتَّبَعِي انْجَامٌ مَا يَشْتَجِمُ
 وَقِيلَ لَهُ لَيْدِي انْتِدَا
 وَيَكُنْ فِي الْأَمَلِكِ فِي الْمَهْمَلِ
 وَيَمْرُ الْخَطِّ الدَّقِيْقُ أَوْلَا
 فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَالْإِحْمَاعُ
 لِقَوْلِهِ أَكْتَبُوا وَهِيَ السَّهْمِي
 وَسَطْلُ مَا يُشْعَلُ لِأَمَّا يَنْفَعُ
 وَاللَّهْ وَالْمَلْبَسُ الْأَسْمَاءُ
 تَقْطِيعُهُ الْحُرُوفُ فَهَوَانِعُ
 لِصِنُورِي أَوْ لِرَحَالِ فَلَا

٤٦
٥٥٨

٥٧٦

ثم عليه العرض بالأصل ولو
 نزع مقابل وخير العرض مع
 وقيل بل مع نفسه واشترطا
 ولينظر التامع حين يطلب
 وجوز الأستاذ أن يروى من
 بين والنسخ من أصل ويلز
 شرطه ثم اعتبر ما ذكرنا
 إجابة أو أصل مثل الشيخ أو
 استأذنه بنفسه إذ يسمع
 بعضهم مدا وفيه غلطا
 في نسخة وقال يحيى بن
 غير مقابل والمطيب إن
 محقة نقلنا مع والشيخ قد
 وأصل الأصل لا ندر مهورا

٥٤ تخريج الساقط

وكتب الساقط وهو الخو
 ما لم يكن احس طر ويلكن
 وخرجن للسقط من حيث سقط
 وبعدك الش فصح أو زدر جفا
 وفيه ليس ولغير الأصل
 حاشية الى التمييز بالخو
 انون والسطور اعلا حشره
 معطفا له وقيل صل بخط
 أو زدر الجملة لم تسقط معا
 خرج بوسط جملة المختل

٤٦
 ع
 ٥٨٣

ولما من

ولما من لا خرج ضيب أو تخج لخر ب ليس ذ إلى

٥٥ القسح والتميز وهو المضيب

ولما من على المعرض للشك ان نقلا ومعنى ارضى
 ومرضوا تضيبوا صاد أتند فوق الذي صح وروذ أو فسد
 وضيبوا في القطع والارمال بعضهم في الأغصن الخو الي
 يكتب ما اذا عند عطف الاما توهم تضيبا لده ان اذا ما
 تخمس الصبيح بعض توهم وإنما يمين من يعقم

٥٦ الكشط والحو والضرب

وما يزيد في الباب يتعد وكشطوا نحو أو يضرب بنود
 وصلة بالحروب خطا أو لا مع عطفه أو كتبت لهم إلى
 أو نصف دارق ولا اصغرا في كل جانب وعلم سطرنا
 سطرنا اذا كتبت سطون أولا وان حرفت أتى كتبت
 فابن ما أول سطر ثم ما آخر سطر ثم ما نقدا ما

الصحيح والتميز وهو الضرب

٥٨٩

٥٨٤



كتاب التلخيص

أَوْ اسْتَجِدَّ قَوْلَانِ مَالِمَ يُعْرِفُ أَوْ يُوصَفُ أَوْ يَحْوِيَهُمَا فَالِقَبْ

عَلَى التَّمَلُّقِ فِي أَجْلَالِ الرِّوَايَاتِ

وَيَبِينُ أَوْلَا عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِهِ وَتَحْمِيزِ الْعِيَاةِ
بِفَيْرِ مَا جَلَبَتْ وَأَوْسَمِيَا أَوْ مَرْمَرًا يَلْتَمِصُ مَعْتَبِلِيَا
مَحْمَرَةٌ وَحَيْثُ رَادَ الْأَصْلُ حَوْثَةٌ حَمْرِي وَتَحْمَلُوا

عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ بِالرَّمْرِ

وَأَخْتَصَرُوا فِي نَفْسِهِمْ حَدَّثَنَا عَلَى شَأْنِ أَوْ نَا وَقِيلَ دَشْنَا
وَأَخْتَصَرُوا الْخَبْرَ نَا عَلَى أَنَا أَوْ أَرْنَا وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَا
قُلْتُ وَرَمَرًا قَالَ إِسْنَادُ أَيْرُذُ قَانَا وَقَالَ الشَّيْخُ حَدَّثَنَا عَهْدُ
تَحَطُّوا وَلَا تَدْرُسُ النُّطْقُ لَذَا قِيلَ لَهُ وَيَنْبَغِي النُّطْقُ لَذَا
وَكَبُوْا عَذَابَ أَنْتِغَالٍ مَرْتَدُ لَعْبَرِهِ حَا وَأَنْطَقْنَ لَهَا وَقَدْ
رَأَى الرِّمَّاءُ وَبِيْنَ بَانَ لَانْتَرَا وَالْحَامِرُ حَائِلٌ وَقَدْ رَأَى
بَعْضُ أَدْلَى الْعَرَبِ بَانَ يَمُوْلَا مَكَانَهَا الْحَدِيثُ نَطُّ وَقِيلَا

بَلْ جَاءَ تَحْوِيلٌ وَقَالَ تَدْرُسُ كَيْتُ مَكَانَهَا صَاحِبٌ لِحَابِيهَا أَنْتِغَالٌ

عَلَى كِتَابَةِ الشَّيْخِ

وَكَيْتُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالشَّامِعِينَ قَبْلَهَا مَكْمَلَةٌ
مُؤَرَّخًا أَوْ حَبِيْبًا بِالطَّرْعِ أَوْ أَحْوَا الْجُزْءِ وَالْأَطْفَانِ
مَحْطَبٌ مَوْثُوقٌ مَحْطَبٌ عَيْرَقَا وَلَوْ مَحْطَبُهُ لِنَفْسِهِ لَمَحَى
إِنْ حَصَرَ الْكَلِمَةَ وَالْأَشْمَلِيَّ مَرْتَقَةً مَحْطَبٌ شَيْخٌ أُمَّ لَا
وَلِيَعْبُدَ الْمُسْتَعْبِدُ أَلْ تَشْتَعِبُ وَإِنْ يَكُنْ مَحْطَبٌ مَا لَيْسَ بِطَرْزٍ
فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَاسْمُهُ جَيْلٌ لَذَا الزَّيْبَرِيُّ وَضَمُّهُ إِسْلُوَا
إِذْ نَحَطَهُ عَلَى الرَّصْمِ بِهِ دَلُّ حَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا حَمَلَتْ
وَلِيَحْتَدِرَ الْمَعَارِظُ طَوِيلًا وَأَنْ يَبْتَدِئَ قَبْلَ عَرْمِيهِ مَالِمَ يَبِينُ

عَلَى صِفَةِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَادَاةِ

وَأَيْرُزُ وَمِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرَبِيٌّ مِنْ حَفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ
وَعَنْ أَيْ حَفِيفَةً الْمَنْعُ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدُ لَأَوْادَا

عَلَى ٦١١
خالد الصنع

٦٠٣

٦٦

عَلَى ٦١٩

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

رَأْسَمَاعَهُ وَلَمْ يَدْرِ كَيْفَ
 مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ السَّامِيُّ
 وَإِنْ لَعِبْتَ وَعَلَيْتَ سَلَامَتَهُ
 لِدَاكِ الصَّرِيحُ وَالْأَيْمِيُّ
 مَا سَمِعَا وَالْحَلْفُ فِي الصَّرِيحِ
 أَقْوَى وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الصَّبْرِ

عَمَّا رَوَاهُ مِنَ الْأَصْلِ

وَلَيْرُومٍ مِنْ أَصْلِ أَوْ الْمُقَابِلِ
 مِتَّاهِ اسْمٌ شَجِيحٌ أَوْ أُخْدَا
 أَيُّوتُ وَالزَّرْسَانُ قَدْ أَجَانُ
 وَإِنْ نَحَاثَ جَعَطُ بِكَابَةٍ
 الْحِفْظُ مَعَ تَيْقِينٍ وَالْأَخْسُ
 الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ تَيْقِينُ

عَمَّا رَوَاهُ بِالْمَعْنَى

وَلَيْرُومًا بِالْأَعْيُنِ لَا يَعْلَمُ
 مَدَّ لَوْلَهَا وَعَيْنُهُ فَالْمُعْظَمُ

أَجَارَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ الْخَيْرُ
 وَيُقْبَلُ الرَّأْيُ بِمَعْنَى أَوْهَا
 وَالشَّيْخُ فِي التَّضْيِيفِ مُطْلَقًا
 قَالَتْ وَكَيْفَ لَشَيْخِ الْفَهْمَا

عَمَّا اِقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ

وَحَدَفَ بَعْضُ الْمُتَرَفِّعِينَ وَالْحَرْزُ
 ذَا الْبَالِغِجِجِ أَنْ يَكُونَ الْقَضَا
 وَمَا لَدَى لَهْمَةٍ أَنْ تَفْعَلَهُ
 فَأَنْ أَيْ فَنَجَارُ أَنْ لَا يَسْجَلَهُ
 أَمَا إِذَا قَطَعَ فِي الْأَبْوَابِ
 فَهَوَى إِلَى الْخَوَارِ ذُو الْأَبْوَابِ

عَمَّا السَّمِعَ بِصِرَاهِ اللَّحْمَانِ وَالْمُصْحَفِ

وَلِتَحْدِيرِ اللَّحْمَانِ وَالْمُصْحَفِ
 فَيَدَّ خِلَافِي قَوْلِهِمْ لَدُنَا
 وَالْأَخْدُ مِنْ أَوْ أَعْيُنِ اللَّحْمِ
 أَدْنَعُ لِلتَّضْيِيفِ فَاسْمَعُ وَأَدْبِ

عَمَّا اِمْتَلَأَ اللَّحْمُ وَالْحَطَا

وَأَنَّ أَيْ فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ حَطَا
 فَيُقْبَلُ بِرُؤْيٍ يَفْ جَاءَ غَلَطًا

المصنف قد روى في كتابه

السمع براه القائل بالمصنف

السمع بالرواية



أصرتا في اللفظ أو لم يُعقل
بأصل شيخ من شيوخه فهل
صح لهم والكذب إن تقابل
بشيء الجميع يساويه احتمل

في الريادة في نسب الشيخ

والشيخ إن أتت بعض نسب
من توفه فلا يرد ولا يجنب
الأبصيل نحو هو أو بعني
أوجي في بيان وأسن المعنى
أما إذا الشيخ أم النسب
في أدل الجز فقط قد هما
الألزون لجواز أن ينتم
مابعدك والفضل لولي وأتم

في الرواية من الشيخ التي أسنادها واحد

والشيخ التي بإسناد فقط
تجددك في كل من أحوظ
والأعلك البد منه ويذكر
ما عود مع وبه والأكثر
جوز أن يفرد بعضا تشدد
لأخباره أو الأوضح أمد
ومن بعيد سند الكتاب مع
أخيه أخطا وخلفا ما رجع

تقديم المتر على التشدد

٢٥٤

٢٦٠

٢٦٤

وتمدح المخلصين يصلح
ويقرأ الصواب وهو الأرحم

في الخبر لا تختلف المعنى به
وصوبوا لا تقامع نصيبه

ويذكر الصواب جابا لدا
عن لزا الشيوخ نقلنا أخذنا

والبدن وبالصواب أولى وأمد
وأصلح الإصلاح من من ورد

وليات في الأصل بما لا يكثر
كلن وحرف حيث لا يعبر

والتقط يدري أن من دون
به يزداد بعد يعنى منبسا

وصحوا السند رالك مادرس
كاه من غيره إن يعرف

محتة من بعض من أوسند
كما إذا أمته من يعتمد

وحسنوا البيان كالمشبهيل
كله وأصله فليستال

في اختلاف الفاظ الشيوخ

ويجئ من لزم من شيخ سمن
مشتا بمعنى لا يلفظ فقيع

يلفظ واحد وسبى العلامح
عند مجزى القيل معي ورج

يسا مع قال أو مع قال
فما بعض داودا وقالا

٢٦٥
٢٦٦



وَسَقُوهُ لَوْ بَعْضُ سُنْدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَسْطَ وَلَا أَنْ يَنْدَى
رَأَوْهُ لَدَا سُنْدٍ مُنْجِيَةً وَقَالَ خَلْفُ النُّقْلِ مَعْنَى مَحْمَدٍ
فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ الْمَقْبُولِ قَدَّمَ عَلَى
بَعْضٍ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ يُعْلَى

٨ إِذَا قَالَ الشَّيْخُ مِثْلَهُ أَوْ حَوْوَ

وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفٍ مِثْلُهُ أَوْ حَوْوَ يُرِيدُ مِثْلًا قَبْلَهُ
فَالْأَطْعَمَ الْمَنْعُ مِنْ أَنْ يَحْمَلَهُ بِسُنْدِ الثَّانِي وَقِيلَ بِلَهُ
إِنْ عَرَفَ الرَّاوي بِالْحَقِيقِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلَفُظِ
وَالْمَنْعُ فِي حَوْوَ فَقَطْ قَدْ حَكِيَ وَذَاعَ عَلَى النُّقْلِ مَعْنَى بِنِيَا
وَأَخْتِيارِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مِثْلِي قَبْلُ وَمِثْنَهُ لَدَا أَوْ يَتَنِي
وَقَوْلُهُ إِذَا بَعْضُ مِنْ لَيْسَ وَذَلِكَ الْحَدِيثُ فَالْمَنْعُ الْعَرَفُ
وَيُقَالُ إِنْ عَرِفْتَ هَلَامَهَا الْحَبْرُ يُرِجِي الْجَوَانَ وَالْبَيَانَ الْعَشْرَ
وَقَالَ إِنْ حَزَرَ فِي الْإِجَانِ لِمَا طَوَى وَأَعْتَقَرُوا الْفِرَانَ
عَنْ إِبْدَالِ الرَّسُولِ بِالْبَنِيِّ وَعَكْسِهِ

٦٧٧

٤٦

٦٧٥

وَأَنْ تَسْأَلَ بِبَيْتِي أَيْ لَا نَأْظَاهِرُ الْمَنْعَ لَعَلَّكَ نِعْمًا
وَقَدْ رَجَى جَوَانُ بْنُ حَسْبَلٍ وَالنَّوْوى صَوْبَهُ وَمَوْجَلِي

٩ السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَسْطِ أَوْ عَنِ رَجُلَيْنِ

سَمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالْمَدِّ الْكِرَّةُ بَيَانُهُ النَّوْعُ وَمِنْ خَامِرِهِ
وَالْمَنْعُ عَنْ شَخْصَيْنِ وَاجْتِمَاعِهِ لِأَخْشِ الْحَدْفِ لَهُ لِأَنَّ
وَسَلَّمَ عَلَيْهِ كَمَا نَلِمَ يُوْتُ وَالْحَدْفُ حَيْثُ وَقَفَا هُوَ الْخَفُ
وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ رَأَوْهُ قَطَعَهُ أَيْزِلَانِيَرُ تَخْلُطُ جَمْعُهُ
مَعَ الْبَيَانِ لِحَدِيثِ الْإِفْكَ وَجَرَّحَ بَعْضُ مُعْتَصِفِ لِلتَّرْكِ
وَحَدْفُ وَاجْتِمَاعِ الْأَسَادِ فِي الصُّورِ مِنْ أَمْنَعُ لِلزَّادِ

١٠ إِذَا بَدَأَ الْحَدِيثَ

وَصَحَّحَ الْبَيْتَةَ فِي التَّحْدِيثِ وَأَخْرَجَ عَلَى تَشْرِكِ الْحَدِيثِ
تَمَّ تَوْصَا وَأَعْتَمِلَ وَاسْتَعْمَلَ طَبِئًا وَتَشْرَحًا وَرَبْرَ الْمَعْلَى
صَوًّا عَلَى الْحَدِيثِ وَالْجَلْسِ تَابَتْ وَهَيْبَةُ بَصْدَرِ مَجْلِسِ وَهَبَتْ

٤٠

٦٧٧

٦٨٤



لم يخلص إليه طابث نعم
 أو في الطريق ثم حيث احتج لك
 بأنه محسن للمخيبا
 ورددوا الشيخ تغير البارع
 وينبغي الإمساك إذ عني لهم
 فإن يكن ثابت عقيل لم يكل
 والبغوى والهجبي وبئس
 وينبغي إسئال الأعمى إن عطف
 رجحان ذاب فيه دل هوش
 وبعضهم زده الأخذ عنه
 ولا تم لأخذ وأقبل
 واحد وصبل مع سلام ودا
 وأعقد للأمل حلتا فدا لاس

ولا عتبت محجلا أو ان نعم
 في شح الأوه وإن خلاد لك
 عاما ولا تاس بار بعيبا
 خصص لا مالك والشايعي
 وبالتمنين ابن خلاد حرم
 كليس ومملك ومن نعل
 كالطيرى حد نوا بعد المايه
 وأن من سيل بحن قد عرف
 وترك تخديت عصمة الأحر
 ببلد وفيد أولى منه
 عليهم وللحديث ر قبل
 في بند مجلس وختمه معا
 أزيغ الاسماع والأخذ ثم اث

لكن

لكن مجموع فاختد مستمليا
 يعال أو نقلا ما تبع ما
 واحسنوا البند بفار تولا
 فالحمد والصلوة ثم أقبل
 له وصلى ورضارا انفا
 ودلر معروف بيتي من لقب
 لا منه حازر ما لم يكن
 وأزو في الإملاء عن شيوخ قديم
 ما فيه من فائدة ولا سرد
 على اسناد قصير من
 واستحسن الاسناد في الأواخر
 وإن يخرج للرواه مسم
 وليس بالإملاء حين ينقل

محصلا ذابطة مستويا
 يسمعه مبلغا أو مفصلا
 وبعدك استلصت ثم تبلا
 بقول من أو ما ذكرت وأقبل
 والشيخ ترجم الشيوخ ودعا
 لهدر أو وصف نقص أو كتب
 لم يمدح من عليه فصر
 أو لهم والسفه والهم
 عن كل شيخ نوو من وأعتد
 وأحطب المشغل خوف الفس
 بعد الحكايات مع التواوير
 محاليس الإملاء فهو حسن
 غنى عن العرض لبيع تحصل



عنه أدب طالب الحديث

وأخلص لينة في طلبك
 وحده وأبد أعو الى مصر كما
 وما بعد ثم شد الرحلا
 لغيره ولا تسامل حملا
 وأعمل بما تسمع في الفضائل
 والشيخ بجله ولا تافك
 عليه طولاً حيث يفكر
 ولا تكن بمنك التكرار
 أو الحيا عن طلب والخب
 كنم السماع فهو لوم وأنب
 ما تشقيد عالياً ونار لا
 لا لثة الشيوخ صيماً غاطلاً
 ومرفل اد التت قمتن
 فليس من هذا الباب ثم
 ثم إذا روتة ففليس
 وان يصو حال عن استيعابه
 سماعه لا تتجسه شدم
 لغارب أحاد في التجاه
 او تصراستعان داحظ فقد
 فان من الحفاظ من له بعد
 وعلو في الأصل إما خطا
 أو همزتين أو يسا دأوطا
 ولاكن مضطراً ان شغفا
 وشبه من دون فهم نغما

داوا

وأقرأ كتاباً في علوم الأثر
 وبالفتح من ابد أن ثم التنز
 كان التلاج أو ذدا المختصر
 بما أقتضته حاجة من سديد
 وأحمد والموطأ المرشد
 وعلى وخرها لأحمد
 والدارقطني والتواريخ غدا
 من حر ما الكبير للجمع
 والجرح والتعديب للبراري
 ولتب المؤلف المشهور
 والأجل الإجمالك للأمير
 واحفظه بالدرع ثم دار
 به والاتقان الصبح وبأدر
 إذا أتت قلت الى النايف
 ثم حر وندر وهو في التصيف
 طريقتان جمعة أبو ابنا
 أو مسند انقريه صحابا
 وجمعه معللاً كما فعل
 بعقوب أعلى رتبة وما عمل
 وجمعوا أبو ابنا أو شيوخا أو
 تراجماً أو طرقاً وقد رأوا
 لرأمة الجمع لذى تقصير
 لذلك الإخراج بالأحزير

العالى والمنار ع

٧١٣



وطلبت العلو سنة وقد فصل بعض النزول وهو رذ
 وقسموه خمسة فالاول قريب من الرسول وقوا افضل
 ارجح الاسناد وقسم القرب الى ايام وعلو لسبي
 بسببه للكيب الستة اذ يزل من من طريفها الخذ
 فان يكن في شجحه قد واقفه مع علو فهو المواقفه
 اوضح شجحه لداك فالبدك وان لم ساواه عدا فقد حصل
 فهو المساواه وحيث ارجحه الاصل بالواحد فالمصاحفه
 ثم علو قدم الوفاة اما العلو لامع الثقات
 لا جرف قيل للمحسبنا او اللالين مضت سنينا
 ثم علو قدم السماعا وضبط النزول كالانواع
 وحيث ذم فهو مام غير والصحة العلو عند النظر
 على الغريب والعزيز والمشهور فهو الغريب وابن مندة فخذ
 وما به مطلقا الراوي انقد

بالايقاد عن امام تجمع من واحب واشين بالعزيزا
 منه الصحيح والضعيف ثم تدل ذلك المشهور ايضا فتموا
 من علم الحديث والمقصود على الحديث من مشهور
 فتوبه بعد الروع شهرا وفيه دواتر مستفرا
 لا طبقاته تمت من ذلك فون ستين روهه والعج
 بان من روايه العشره ونخص الامر بما دل
 الشيخ عن بعضهم قلت لي سنخ الحفاف ابن مندة لى
 عشرتهم ربع الدير نسا وينقوا عن ثمانية من كدما
عرب الفاظ الحديث
 والنظر او محم خلف اول من صنف الغريب فيما نقلوا
 ثم تلا ابو عبيد واقفى الغريب ثم محمد صفا

ع ٧٠٨

٤٦

٧٤٧

الاملا



فأمر به ولا تخص بالطين ولا تغلد غير أهل البيت
وخير ما شرته بالكواريد كالدخ بالدخان بن صايد
لذاك عند الترمذ والحليم فتنه الجماع وهو وارهم

ع ٤ المسلسل

مسئل الحديث ما تواردا فيه الرواة واجدا فواجدا
خالفا أو وصفا أو وصفا أو وصفا فاختد
وسمه إلى ثمان مثل وقلمنا ينسب صنعا فمفضل
ومنه دون بعض يقطع السلسلة كالأشبه وبعض وصلة

ع ٥ الناسخ والمسوخ

والنسخ رفع الشارع المنك أحطبه لإلحق وهو من
إن بعثت به وكان الشايعي ذاعليه م ينص الشارع
أو صاحب أو عرف بالذخ أو أجمع ترابان نسخ وراؤه
دلالة الإجماع لا النسخ به كالتعليق رابعه بشره

المحجب

ع ٧ التصحيف

والصكري والدار تطع صنفا فماله بعض الرواة صحفا
في المش كالصولي شاعية شيئا أو الاسناد بن النذر
صحف فيه الطبري قال لا بدر بالباو ونقط ذا لا
وأطلقوا التصحيف فمأظها فؤله احتكم مكان احتكما
دواصل بعاصم والأحدب بأحول تصحيف سمع لقبوا
وصحف المعنى إمام عمره ظن القليل حدث العبد
وبعضهم ظن سنون نونية فقال شاة خاب في ظنونه

ع ٨ محلف الحديث

والمن إن نافاه من آخر وأمكن الجمع فلا تفسر
لمن لا يورد مع الأعدوى فالنقى للقطع وقرعدوى
أولاً فإن نسخ نادا عمليه أو لا ترجح وأعلن بالأشبه

ع ٩ حفي الرسائل والمراد في الاسناد



وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّسَانِ
 لِدَارِ يَادَةِ اسْمِ رَأبِي السَّنَدِ
 وَأَنَّ تَحْدِيثَ ابْنِي فَالْحَلْمِ لَهُ
 عَزَلَ الْأَحْيَتِ مَا رِيدَ وَنَعِ
 رَأبِي النَّحْيِ سَلْمَادُ وَصَحْبُهُ
 رَأبِي النَّحْيِ سَلْمَادُ وَصَحْبُهُ
 وَقِيلَ أَنْ طَالَتْ وَلَمْ يَنْتَبِ
 مَعَهُ وَذَلِكَ ابْنُ الْمَسِيْبِ عَزَا
 تَوَاتُرًا أَوْ قَوْلَ صَاحِبٍ وَلَوْ
 وَهَمَّ عُدُّوْكَ قَبِيْلَ كَأَنَّ مَدْخَلَ
 النَّسْ أَنْ عُمَرَ الصِّدِّيْقَهُ
 أَنْزَلَهُمْ وَالْحَدْرُ فِي الْحَقِيْقَةِ
 وَأَبْنُ الزُّبَيْرِ وَأَنَّ عُمَرَ قَدْ حَزَا
 لَيْسَ أَنْ مَسْعُوْدٍ وَكَأَنَّ سَأَلَهُ

٧٨٥

٤٦

وَقَدْ وَرَدَ وَأَنَّ عُمَرَ لَهُمْ
 وَقَالَ مَسْرُوْدٌ وَتَمَى الْعِلْمُ إِلَى
 زَيْدِ ابْنِ الْمَذَرْدَانِ مَعَ ابْنِ
 تَمَّ أَنْهَى لِدَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
 وَالْعَدُوَّ لَا يَخْضَعُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ
 الْحَجَّ أَرْبَعُونَ الْعَادُ فَبُضْ
 وَهَمَّ طَيَّاقٌ أَنْ يُرَدَّ تَعْدِيْدُ
 وَالْأَوْصَالُ الصِّدِّيْقِ تَمَّ عُمَرَ
 أَوْ تَعَلَّى قَبْلَهُ خَلَعَتْ حِكْمِي
 فَالْبَسْتَهُ الْبَابُونَ فَالْبَدْرِيَّةُ
 قَالَ وَقَضَى السَّابِقِينَ بَدْرِيَّةُ
 قَبِيْلَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَخْتَلَفَ
 قَبِيْلَ الْبُؤَيْبِ وَقَبِيْلَ بِلْ عَلَى

أَنَّ الْعَقِيْدَةَ أَنْبَاعُ بَرْدُونَ تَوَلَّهُمْ
 سِتَّةَ أَصْحَابِ كِبَارٍ تَبَلَّ
 عُمَرَ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ عَلِيٍّ
 الْأَشْعَرِيَّةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ
 سَبْعُونَ الْفَائِدِيَّةُ وَنَحْوُ
 عَنْ دِينَ مَعَ أَرْبَعِ الْأَيْبِ بَضْ
 قَبِيْلَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْ تَرِيْدُ
 وَعَدَا عُثْمَانَ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
 قُلْتُ وَقَوْلُ الْوَقْفِ طَعْنُ مَلِكٍ
 فَأَخَذَ فَالْبَيْعَةَ الْمَرْصِيَّةَ
 قَبِيْلَهُمْ وَقَبِيْلَ بَدْرِيَّةٍ وَقَدْ
 أَنَّهُمْ أَتَمَّ قَبْلَ مَسْكَتُ
 وَمَدَّ عَلَى إِجْمَاعِهِ لَمْ يُعْبَلِ



وَقِيلَ زَيْدٌ وَادْعَى وَنَافَا
 وَمَاتَ إِخْرًا بَعِيرٌ مَرْيَمَ
 وَقِيلَهُ السَّيَابُ بِالْمَدِينَةِ
 وَقِيلَ الْإِخْرِيضُ بِالنَّعْمَا
 وَأَنْشُرُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
 وَالشَّامُ فَابْنَ نَيْسَارٍ وَأَوْدُ وَبَاهِلَهُ
 وَأَنَّ فِي حَمَّانِ بْنِ سُرَيْجٍ
 وَيَعْلَسُ طَيْبُ أَبُو الْحَيَّ
 وَفِي مَعْزَانَ بْنِ إِيمَانَ
 وَقِيلَ إِفْرِيقِيَّةٌ وَسَلَمَةُ
 وَأَنَّ مَعْرِفَةَ الشَّابِعِينَ
 وَالنَّابِغُ اللَّاتِي لَمْ تَدْرُجْنَا
 وَفِي طَبَقَاتِ بِلْ خَمْسَةَ عَشْرَةَ

وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْبٍ
 وَقِيلَ مَنْ عَدَا تَعْيِدًا الْغَلَطُ
 لَكِنَّهُ الْأَصْلُ عِنْدَ أَحْمَدَ
 وَفَصَّلُ الْحَسَنِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
 وَفِي نَيْسَابُورِ الْأَنْدَلُسِ
 وَفِي الْجَاهِلِيَّةِ السَّبْعَةُ
 ثُمَّ سَلِيمَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ
 إِمَامًا بَوَسَّيْلَةَ أَوْ سَالِمَةَ
 وَالْمَدِينَةُ جَاهِلِيَّةٌ فَسَمَّ
 وَتَدْبَعُ فِي الطَّبَقَاتِ الْمَبِيعِ
 الْحَمَلُ عَنْهُمْ هَبْنِي الزَّنَادِ
 وَقَدْ يَعْبُدُ تَابِعِيًّا صَاحِبِ

الأكابر عن الأصابع

٤٦
 ٨١٤



وَقَدْ رُوِيَ الصَّخْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ طَبَقَهُ وَسَيِّئًا أَوْ فِي الْقَدْرِ
أَوْ فِيهَا وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّخْبُ عَنْ تَابِعٍ كَعْبَةَ عَنْ كَعْبِ

رواية الافران

وَالْفَرْنَا مِنْ اسْتَوَى إِلَى السَّيِّدِ وَالسَّيِّدُ غَالِبًا وَفِيهِمْ أَعْدِدُ
مَدْعَاؤُهُمْ وَأَهْلُ أَخَذَ عَنْ آخِرٍ وَعَبْرُ الْفِرَادُ قَدْ

رواية الاخوة والاحوات

وَأَفْرَدُوا وَالْإِخْوَةَ بِالنَّبِيِّ قَدْ وَثَلَاةٌ مِنْهُ خَيْفٌ
أَرْبَعَةٌ أَوْ هُمْ السَّيِّدُ وَخَيْفٌ أَحْلَمُ سَفِيَانُ
وَسَيِّئَةٌ مَوْجِبِي سَبِيحًا وَأَجْمَعُوا ثَلَاثَةً يَتَرَوْنَ وَنَا
وَسَيِّئَةٌ مِنْهُ مَقْرُونٌ وَهَمْ مَهَا جُرُونٌ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَمٌ
وَالْإِخْوَانُ جَمَلَةٌ كَعْبَةُ أَحْيَى مِنْ مَشْعُورٍ فَمَا دُرُوحِيَّةٌ

رواية الاباء عن الابناء وعكسه

وَمَشْعُورٍ مِمَّا عَنِ ابْنِ أَحَدَا أَبِ لُعَاسٍ عَنِ الْفَضْلِ لَدَا

٨٣٢

٨٣٤

٨٣٩

وَالرَّعِيْلِيُّ لِيْلِي النَّبِيِّ وَالنَّبِيُّ
أَمَّا أَبُو بَدْرٍ عَنِ الْحَمْرِي

قَالَهُ لَابْنُ أَبِي عَمِيْرٍ
وَعَلَسَهُ صَدَقَ فِيهِ الْوَالِي
وَمِنْ رَأْيِهِ إِذَا مَا الْبَصِيَا
فَمِمَّنْ عَنِ ابْنِ فَعْفُوحِي

وَأَسْمَاءُ عَلَى التَّخْمِيْرِ فَاعْلَمِ
وَالنَّارُ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ بَعْدُ
وَالْأَنْدَرُ أَحْسَبُ أَيْمَرٍ وَخَمَلًا
وَسَلَسَلُ أَلْيَا التَّخْمِيْرِ بَعْدُ

السابق واللاحق

وَصَدَقُوا فِي سَابِقٍ وَلاحقٍ
وَهُوَ اشْتِرَاكٌ رَأْيٍ سَابِقٍ
مَوْثِقٌ فِيهِ وَفِي تَدَارُكٍ
لَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَيْتُ عَنْ مَلِكٍ

٨٥٠



وال

سَبْعَ لَمْتُونَ وَقَرْنٌ وَارْفَى
أَجْرًا لَجَعْتِي وَالْحَمَافِ
عَمَّ مِنْ لَمَيْرٍ وَعِنْدَهُ الْوَاحِدُ

وَسَمِيحٌ أَصْتَفَى فِي الْوَاحِدَانِ
لَعَابِرَانِ شَهْرٍ أَوْ لَوْهَبٍ
وَعَلَطَ الْحَامِمْ وَحِثَّ رَعْمَا
بِقِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمَسْبُتَا
وَأَخْرَجَ الْجَعْفَى وَبَانَ تَعْلَبَا

عَمَّ مِنْ دُرُوعٍ مُتَعَدِّدَةٍ

وَأَعْنَى أَنْ تَعْرِفَ مَا لِلنَّسِ
مِنْ خَلْقٍ يُعْنَى لَهَا الْمَدْرَسُ
مِنْ نَعْتٍ رَأَوْا نَعُوتٌ حَوْمًا
نَعَلٌ فِي الْعَلَى حَتَّى انْهَمَا
نَهْدَمُ النَّسِيبَ الْعَلَامَةَ
سَمَاءُ حَمَادًا أَبُو سَامَةَ
وَبَابِي الْمَصْرَانِ اسْمُكَ دَرُوعٌ
وَبَابِي سَعِيدِ الْعَوْفِ شَهْرٌ

عَمَّ أَوَادِ الْعِلْمِ

وَأَعْنَى بِالْأَوَادِ سَمَاءٌ أَوْ لَقَبًا
أَوْ بَيْتَةً حَوْلِي أَنْ لَبَا

٨٥٣

٨٥٧

٤٦

٨٦١

أَوْ مَنَادٍ مَرُّو لَسْرًا تَصْبُوا
فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

عَمَّ الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

وَأَعْنَى الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى وَقَدْ سَمِيَ
مِنْ أَسْمَاءِ كَيْدَةٍ أَمِيرًا دَا
نَحْوَ أَبِي لَيْرٍ مِنْ حَزْمٍ قَدْ لَبِي
وَالنَّانِ مِنْ بَلْبَى وَلَا أَسْمَاءُ يَدْرِي
سَمِيَ كُنَى الْأَلْقَابِ وَالنَّعْدِيدِ
وَأَبْنُ حَرْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ
وَأَخَالِدِي لِلنَّعْدِيدِ
سَمِيَ دَرُوعًا وَالْحَلِيفِ هَا وَعَلِمْنَا
وَعَلَسْنَا وَدَوَّانِيَّةً بِرَبِيمِ
وَالْعَلَسُ حَاكِمٌ الصَّحِيحُ لِلنَّعْمِ

عَمَّ الْأَلْقَابُ

وَأَعْنَى بِالْأَلْقَابِ تَرْتِيبًا جَعَلَ
صَلَّ الطَّرِيقِ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَنْ

٨٦٤

٨٧١



مؤلفه الملقب

٨٧٥

مؤلفه الملقب
لعندين محمد بن جعفر
وَأَعْنِ مَاصُورَةَ مُؤَلَّفَ
مُؤَسَّلَامَ كُلَّهُ مُتَقَبِلِي
أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْحَيْدِ
وَأَبْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَأَبْنُ مَشِيْمٍ
وَأَبْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِيضٍ خِفُّ
ثَلْثٌ وَالْحَمْرَانُ خِفُّ خِفِّ
عَسْ أَيْدِي بَنِي عَمَانَ السَّيْرِ
وَفِي فُرَيْشٍ أَيْدِي حِرَاهُ
فِي الشَّامِ عَلِيٌّ بَنُو وَيْنَا
فِي بَغْدَادٍ وَمَا لَهُمْ مَنِ الْكُنَى

وَرَمَاهُ بَنِي الْمُشْتَهَرِ
وَصَالِحِ جَزْرَةَ الْمُشْتَهَرِ
المؤلف والمختار
خَطَّاءٌ لَمْ يَلْفُظْهُ مُخْتَلَفٌ
لَا فِي سَلَامِ الْحَبَرِ وَالْمُعْتَرِي
وَهُوَ الْأَصْحَحُ فِي أَبِي السَّيْكَدِي
وَالْأَشْهُرُ الشَّهِيدُ فِيهِ فَعَالِمٌ
أَوْزَدَهُ مَا فَالِدٌ أَيْدِي خِفُّ
لَدَاكَ جَدُّ السَّيْدِي وَالسَّيْفِي
وَفِي خِرَاعَةَ لَدِي رُكْبَتِي
وَأَفْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بَرَاخِرَاهُ
فِي لُوفَةَ وَالسَّيْنِ وَالْيَاغَلْبَا
أَبَا عَيْدِيكَ بَيْتِي وَالْكُنَى

٣

٤٩

فِي السَّفَرِ بِالْمَعْمُوسَلِ
وَالْعَامِرِيَّ ابْنَ عَلِيٍّ شَامِ
وَرُوحِ مَسْرُوقٍ تَمِيْرُ صَعْرُوَا
أَبْنُ يَزِيدَ وَأَبْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
وَوَصَفُو الْحَمَالَةَ الرُّوْدَا
وَوَصَفُوا خَطَّاءَ أَوْ خَطَّاطَا
وَالسَّلْمِيَّ أَفْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ
وَمِنْ مَنَامَلِكٍ وَطَهْمَا
وَلَهَا سَيَّارُ أَبِي أَبُو الْحَمَمِ
وَأَبْنُ سَيِّدِ بَشْرٍ مَثَلُ الْمَارِي
وَمِنْهُ خَطُّ وَبَشِيرٌ الْعَجْمِ
بَشِيرُ بَنِي عَمْرٍو أَوْ أَسِيرُ
جَدُّ عَلِيٍّ ابْنِ هَاشِمِ سَوِيْدِ
إِلَّا ابْنَ دَلْوَانَ وَعِشْرَةَ نَجَلِ
وَعَنْهُ فَالْدُونُ وَالْأَعْمَامِ
سِوَاهُ ضَمَّوْهُمُ مَسْوُورُ
وَمَا سِوَى دَرِّ مَسْوُورِ حَلِي
هَارُونَ وَالْعَبِيْرُ حَيْمُ بَنِي
عَبِيٍّ وَمَثَلًا لَدَا خَطَّاطَا
بَلَسِيرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحْنُ
بَشَارُ الْأَوْزِدِ أَبْنُ دَارِ هَيْمَا
وَأَبْنُ سَلَامَةَ وَبِالْيَاغَلْبَا
وَأَبْنُ عَيْدِ اللَّهِ وَأَبْنُ مَحْيَنِ
فِي ابْنِ سَيَّارِ وَأَبْنُ لَعْبِ وَأَصْبَمِ
وَالدُّوْنُ فِي أَبِي قَطْرِ لَسِيرُ
وَأَبْنُ حَفِيْدِ الْأَشْعَرِيَّ بَرِيْدِ



وَهَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْرَةَ ابن الريد فالأمير كسرة
 دُونِيَّةٌ مَعْشِرٌ وَعَالِيَةٌ بَرَّ الشَّدَّ وَحَيْمٌ جَارِيَةٌ
 ابْنُ قَدَامَةٍ كَدَّ الْوَالِدُ بَرِيدٌ قَلْبٌ وَلِدَاكَ الْأَسْوَدُ
 ابْنُ الْعَلَاءِ ابْنُ أَبِي سَعْيَانَ عَمْرٌ وَنَجْدٌ دَاوُدَ اسْتِيَانَ
 مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ لَا تَهْمِلُ وَالِدٌ رُبْعِيٌّ جَرَّاشٌ أَهْمِلُ
 لَدَا حِرِّ الرَّحْمِيِّ وَكُنِيَّةٌ تَدَّ حَلَقَتْ وَأَبْنُ خُدَيْرٍ عَيْدُ
 حَمْسٌ عَمْرٌ أَبُو سَاسَانَا وَأَفْخُ أَبُو حَصِينٍ أَيْ عَثْمَانَا
 لَدَا كَحَبَانَ أَبُو مُنْقَدٍ وَوَلَدُ وَلَدَكَ وَأَبْنُ هَلَالٍ وَالْمُرْتِ
 ابْنُ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى وَمَرْتَمَى سَعْدٌ أَفْنَا لَبُوسَا
 حَبِيبًا أَعْمَى ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنِيَّةٌ كَارُ
 لَابِنِ الرَّبِيرِ وَرَبِاحٌ الْكَبِيرِيَا أَبَا زِيَادٍ مَخْلَافٌ حَكِيَا
 وَأَصْنَمٌ حَكِيمًا فِي بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَدَّ لَدَا زُبَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ وَأَفْرَدُ
 زَيْدٌ ابْنُ الصَّلْبِ وَأَصْنَمٌ وَالْبَر وَفِي ابْنِ حَيَانَ سَلِيمٌ كَبِيرُ

وابن

وَأَبْنُ أَبِي سُورٍ أَحْمَدُ ابْنُ سَا بُولِيدُ النُّعْمَانَ وَأَبْنُ بُولَسَا
 عَمْرٌ وَمَعَ الْقَيْسِلَةَ ابْنُ سَلِيَّةٍ وَأَخْتَرُ يَعْبُدُ الْخَالِقُ ابْنُ سَلِيَّةٍ
 وَالِدُ عَامِرٍ لَدَا السَّلْمَانِي وَأَبْنُ حَمِيدٍ وَوَلَدُ سَعْيَانَ
 لَهُمْ عَيْدَةٌ مَكْتَبَرُ لَبْنُ عَيْدَةٍ عِنْدَهُمْ مُصَعَّرُ
 وَأَفْخُ عِبَادَةُ أَنَا مُحَمَّدُ وَأَصْنَمٌ أَمَا قَبِيْسُ عِبَادَةُ الْفَرْدُ
 وَعَامِرٌ مَجَالَةٌ ابْنُ عَيْدَةٍ كُلُّهُ وَتَعْضُرُ بِالْمَلْدُونِ قَيْدُ
 عَقِيلُ الْقَيْسِلِ وَأَبْنُ خَالِدِ لَدَا أَبُو حَيْجَى وَقَافٌ وَأَوْدُ
 لَهُمْ لَدَا الْأَيْلَةَ لَا الْإَيْلَةَ قَابُ سَيُوسَى شَيْبَانَ وَالرَّافُ حَلُ
 بَرَّ الرَّاسِبِ ابْنُ صَبَاحٍ حَسْرُ وَأَبْنُ هَشَامٍ حَلْفَانُ ثَمَّ أَنْشَرُ
 بِالْبُنُونِ سَالِمًا وَعَبْدُ الْوَاحِدِ وَمِلْكُ ابْنِ الْأَوْسِ بَضْرُ بَاتِرْدُ
 وَالتَّوْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْبِ وَفِي الْحَوْرِيِّ صَمُّ حَيْمٌ تَابِي
 فِي ابْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَبِحَا حَيْجَى بْنُ سَبْرِ الْحَوْرِيِّ فَمَحَا
 وَأَسْبُ حَزَامِيَّ سَيُوسَى مَرْبَا فَاحْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهْمَا



٩٥٥

وَسَعْدُ الْجَارِي نَقَطَ وَبِالنَّبْتِ هَدَانٌ وَهُوَ مَطْلَقًا وَبِمَا عَلَتْ

المفق والمفترق

| | |
|---|--|
| وَلَهُمُ الْمَفْقُ الْمَفْتَرِقُ | مَا لَقِطَهُ وَخَطَهُ مَفْتَقٌ |
| لِزْنٍ مَسْمِيَّةٍ لِبَعْدَةِ | نَحْوِ ابْنِ أَحَدِ الْجَلِيلِ سَبِيَّةٍ |
| وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَحَدَّةٌ | حَدَانٌ هُمُ أَرْبَعَةٌ أَيْحَدُ |
| وَلَهُمُ الْحَوْثِيُّ أَبُو عَمْرٍَا نَا | إِنَانٌ وَالْأَحْرَمُ مِنْ بَعْدَانَا |
| لِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ | هُمَا مِنَ الْأَضْبَارِ دُ وَاشْتَبَاهُ |
| ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمِيْرٍ لَهُمْ | ثَلَاثَةٌ وَتَدْبِيحُوا كَحَلْمِمْ |
| وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كَحَلْمِمْ | أَنْ أَيْ صَالِحٌ أَسْبَغَ هُمْ |
| وَمِنْهُ مَا فِي اسْمِ نَقَطٍ وَنَحْوِ | لِخَوْجَانٍ إِذَا مَا يُجْمَلُ |
| فَأَنْ يَكُ مِنْ حَرْبٍ أَوْ عَارِمْ قَدْ | أُطْلِقَتْ فَمِنْ زَيْدٍ أَوْ وَرْدٍ |
| عَنْ الشُّوْدِي أَوْ عَقَارٍ | أَوْ ابْنِ مِنْحَالٍ مَدَاكُ الْمَانِي |
| وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَبْنِي | فَيْسَلٌ أَوْ مَدَّ مَبَا أَوْ أَيَا مِي |

المخيمر المشاهير

وَلَهُمْ قَسَمَيْنِ مِنَ التَّوَعِينِ مَرَّتَ مَشَقُّ اللَّطِيْنِ
 فِي الْأَسْمِ لِيَنَّ أَبَاهُ اخْتَلَعَا أَوْ عَلَسَهُ أَوْ حَمَى وَصَنَعَا
 فِيهِ الْخَطِيْبُ حَوْ مُوسَى عَلَ وَأَبْنُ عَلِيٍّ وَخَنَانُ الْأَسَدِيِّ

المشبه المقلوب

وَلَهُمُ الْمَشْتَبِهَةُ الْمَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيْبُ
 كَابْنِ زَيْدِ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِيِّ وَكَابْنِ الْأَسْوَدِ زَيْدِ أَشَارِ
 وَنَسَبُوا إِلَى سُبُوِي الْأَبَاءِ أَمَّا لِأَقْرَبِيْنِي عَمْرٌ إِذْ
 وَجَدَ نَحْوَانِ مِثْلَهُ وَجَدَتْ هُنَّ جُرُوحٌ وَجَمَاعَاتٌ وَتَدْبِ
 يُنْسَبُ كَالْمَقْلُوبِ إِذَا بَالِغَتِي فَلَسَ لِلْأَسْوَدِ أَضْلَابَانِ

المسبوول الى خلاف الظاهر

وَتَسْوُ الْعَارِيضُ كَالْبَدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا عَقَبَتْهُ مِنْ عَمْرٍو
 لِذَلِكَ التَّشْبِيهِ سَلْمَانَ نَزَكَ تَبَمَا وَخَالِدٌ مَحْدًا جَعَلَ

٩٣٦

٩٣٩

٩٤٤

من نسب الى غير ابيه



جلوسه ويقسم لما لزمه مجلس عبد الله مولاه ووسم

المهمات

وميزهم الرواة ما لم يسما وامرأة في الخيط وهي اشما
ومن رقى سيد ذلك الخي ران ابي سعيد الخدري
ومنه نحو فلان عمه عمنه زوجته ابن امه

عبدوانح الروات والوفات

دووه حتى بان لما حسبا ووصعوا التاريخ لما لذبنا
فاستعمل النبي والصدق ذابنا وكذا الفاروق
ثلاثة الاعوام والسنين وفي ربيع ثلث قضى بقينا
سنة احدى عشرة ووصنا عام ثلث عشره النابالي الرقي
ولثلاث بعد عشر من عمره وخمسة بعد ثلث من عدد
عام بعثمان لدا ان اعلى ابي الربيعن دو الشقا الارث
وظلحة مع الزبير جميعا سنة ست وثلثين معا

دعام

وعام خمسة وخمسين قضا سغد وقته سعيد مقي
سنة احدى بعد خمسين رفي عام اثنين وثلثين رفي
قضى من عوف والامير سفة عام ثمانين عس محققه
وعاش حسان لدا اقليم عشرين بعد مائة يومه
سنون في الاسلام هم حضرت سنة اربع وخمسين حلت
وقوق حسان لمتة لدا عاشوا وما لعبرهم يعرفوا
قلت حورطت من عبد الله العري مع ابن يربوع سعيد مجزا
هدان مع حسن وابن يوقل كل الى وصف حليم فاحمل
وفي الصحاب سنة ثمان وعشروا لدا في المعر من دبروا
وقبض التوري عام احدى من بعد ستين وقور عدا
وتعد في تسع ثل سبعينا وفاة ملك وفي الخمسينا
ومائة ابو حنيفة قضى والسارني بعد قر من مقي
اربع ثم قضى ما مونا احمد في احدى واربعنا



ثم البحارى ليلة الفطر لدى
 وسنة اشدى في رجب
 ثم خمسين بعد سبعين ابو
 سنة تسع بعد ما ودولنا
 ثم خمسين وثمانين يحيى
 الدار قطي تمت الحام في
 خامس قرن عام خمسة في
 وتعدك باربع عند العيني
 ففي اللين ابو لعيم
 ولثمانين بيه في القوم
 من بعد خمسين وبعده
 خطينهم والتمري في سنة
معرفه النقات والضعف
 واقرب علم الجرح والتعديل
 بين الصحابين والسقيم والحد
 من عرض الجرح اى خطير
 احسن يحيى في جوابه وسنة
 كان لكونوا اخصا الى احب
 من لون خصمى المصطفى اذ لم اذ

٩٧٨

دوما

٤٣
 در تمامه كلام الجارج
 في اشد في اشد من صالح
 في اشد في اشد من صالح
 غطى عليه السخطين جرح
معرفه من اختلط من النقات

وفي النقات من اخبر التخلط
 فاذوي فيه او اثم سقط
 نحو عظامه ومون الشايب
 والجزيري سعيد ورك
 احمق ثم ان الى عدوية
 ثم الرقاشي ابي قلابه
 ذ احصن الشايبى الدوني
 وعارم محمد والتقى
 ذ ان همام بصعنا اذ يحيى
 والراي بهار عمواو الموي
 وان عبيدة مع السعوي
 وان جزيمة مع الغطريف
 مع القطيبي احمد المعروف

طبقات الرواه

والرواه طبقات اعرف
 بالسن والاحد ولم مضف
 يغلط فيما وان سعيد صفا
 فيصاوا لكون روى عن ضعفا

٩٨٤

٩٩١



الموالي من العلماء والرواة

وَرَمَى إِلَى الْقَبِيلِ نَسَبٌ مَوْلَى عَتَاقَةَ وَهَذَا الْأَعْلَبُ
أَوْ لَوْلَا الْخَلْفُ كَأَنِّي مَالِكٌ أَوْ لِلدِّينِ كَأَنِّي
وَرَمَى نَسَبٌ مَوْلَى الْمَوْلَى مُحَمَّدُ بْنُ سَارِ أَضْلَى

أوطان الرواة ولدتهم

وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَسَبَّاهُ لَمْ يَلِدْ لِدَاوَانَ
وَأَرَلِكُنْ فِي بَلَدٍ تَنْسَبُهَا نَادُوا بِالْأَوْلَادِ وَبَنِي حَسَنًا
وَمِنْ لَمْ يَنْسَبُ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ بَلَدٍ يَنْسَبُ لِكُلِّ وَآلِي النَّاجِيَةِ
وَهَلَّتْ بِطَيْبَةِ الْمِيمُومَةِ فَبَرَّتْ مِنْ حُدْرٍ رَهْمَانُ
قَرَّبْنَا الْمُحَمَّدُودَ وَالْمَشْهُورَ إِلَيْهِ مِتَارِجُغِ الْأُمُورِ
وَأَسْفَلَ الصَّلَاةَ وَالْتِمَامَ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَسْمَاءِ

تَمَّتْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

٩٩٥

٩٩٦

٩٩٧

ملكه فصله عن فضل الساسي
معه من السور لمعا لعمري قد لله
سنة عم له لانه ولما لزموا لولاهم
ولم ير انه دمج المساهر ان اراد

انقل ملكه هذه النسخة الطرية من فصل الله تعالى عن
على حسن الانصاف في الخبر السامع لطف الله به امين
سابع رابع عشر من عمادي للاول والاربعون وسبعون وسبعون

